DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i25.356

TJFPS
ISSUE 25

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

الصناعة العراقية بعد العام 2003 دراسة تحليلية في الواقع .. المعوقات.. خيارات النهوض

"Iraqi industry after 2003
"An analytical study in reality .. Obstacles .. options for advancement"

Dr.Adnan Abd-Alamir Mahdi Al-Zubaidi [a]
University of Tikrit / College of Political Science [a]

م.د عدنان عبد الامير مهدي محمود الزبيدي [a] *
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية[a]

Article info.

Article history:
- Received 6.6.2021
- Accepted 27.8.2021
- Available online 30.9.2021

Keywords:
- Industry
- Obstacles
- Industrial sector

©2021. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The industrial sector is one of the most important economic sectors in the economy of any country, whether it is developing or advanced, as it is the middle and important link between other economic sectors such as agriculture, trade, services, transportation, etc., which imposed on the decision-maker in any country to make it a priority for his economic interests to develop this sector sustainably, now and in the future.

The Iraqi industry has gone through many great challenges throughout its history, and through historical stages of development since the establishment of the Iraqi state in 1921, and because of the phenomenon of political, security and economic instability that Iraq witnessed throughout its history, its contribution to the gross domestic product was weak, and Iraq continued to suffer from a unilateral rentier economy. decades ago.

After the occupation of Iraq in the year 2003 by the United States of America and the accompanying destructive war that included most sectors, especially the industrial infrastructure, factories and industrial facilities, which were destroyed and vandalized, which dealt a strong blow to the Iraqi industry, as well as the role of the general economic policies that were taken by the governments Successive Iraqi companies, whether financial, monetary, tax, technical or investment, were suffering from insufficient rationality for the ambitious developmental advancement of the Iraqi industry, as the political, security, economic and social obstacles had a role in impeding the growth of this vital economic sector.

*Corresponding Author: Dr.Adnan Abd-Alamir Mahdi Al-Zubaidi ،E-Mail: adnan.a.mahdi@tu.du.iq
Tel: + 009647825491909 ، Affiliation: University of Tikrit / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 6\7\2021
القبول: 27\8\2021
النشر :30\9\2021

الكلمات المفتاحية:
- الاقتصاد العراقي
الصناعة
- المعوقات
- القطاع الصناعي

الخلاصة: يعد القطاع الصناعي أحد اهم القطاعات الاقتصادية المهمة في اقتصاد اي دولة سوى كانت نامية ام متقدمة، فهو الحلقة الوسطى والمهمة بين القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والتجارة والخدمات والنقل وغيرها، الامر الذي فرض على صانع القرار في اي دولة ان يجعل من اولويات اهتماماته الاقتصادية تطوير هذا القطاع المهم بشكل مستدام في الحاضر والمستقبل

الصناعة العراقية مرت عبر تاريخها بتحديات كثيرة وكبيرة، وعبر مراحل تاريخية من التطور ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، وبسبب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي الذي شهده العراق عبر تاريخه فقد كانت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفا ، وظل العراق يعاني من اقتصاد ريعي احادي الجانب لعقود خلت.

بعد احتلال العراق في العام 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وما رافق ذلك من حرب مدمرة شملت اغلب القطاعات ولاسيما البنى التحتية الصناعية والمصانع والمنشئات الصناعية والتي تعرضت للتدمير والتخريب، مما وجه ضربة قوية للصناعة العراقية ، فضلا عن دور السياسات العامة الاقتصادية التي اتخذت من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة سوى كانت مالية او نقدية او ضريبة او فنية او استثمارية والتي كانت تعاني من عدم الرشد الكافي للنهوض التنموي الطموح بالصناعة العراقية ، اذ كان للمعوقات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية دورا في عرقلة نمو هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

مقدمة:

يعد القطاع الصناعي في أي دولة متقدمة كانت أم نامية من القطاعات الاقتصادية المهمة والأساسية في أي اقتصاد يراد له أن يكون قويا ، ويقاوم الصدمات والأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها أي دولة ، سواء كان ذلك من طبيعة المنافسة الاقتصادية الدولية، أو نتيجة أزمات سياسية أو أمنية أو اقتصادية داخلية أو خارجية ، فضلا عن الكوارث الطبيعية المتعددة، مما جعل أغلب الدول في عالم اليوم تعتمد على القطاع الصناعي باعتبار قطاعا أساسيا في تطوير مجتمعاتها، ونقلها من مجتمعات زراعية بقيم تقليدية إلى مجتمعات صناعية بقيم حديثة ومتطورة، فضلا عن أهمية القطاع الصناعي في معالجة الكثير من الأزمات والمشاكل العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أي مجتمع يراد له النمو والتقدم .

القطاع الصناعي العراقي مر ومنذ تأسيس الدولة العراقية (1921) ، بمراحل متعددة من التطور، ففي بداية تأسيس الدولة الفتية لم تكن تمتلك اقتصادا متنوعا، بل كان القطاع الاقتصادي الاساسي هو القطاع الزراعي ، وما يرتبط به من صناعات بسيطة يوفرها ذلك القطاع كمواد اولية لهذا الصناعات التي

كانت في اغلبها موجهه للسوق المحلية ، كالصناعات الجلدية والنسيجية البسيطة ، وبعض معامل ومطاحن الحبوب ، ثم جاء اكتشاف النفط الخام وخاصة بعد أن حقق العراق ايرادات نفطية مهمة في فترة الخمسينيات ، وبعد تأسيس مجلس الاعمار العراقي نهاية تلك الحقبة ، بدأت الدولة العراقية بالاهتمام بالقطاع الصناعي ، ثم جاء العهد الجمهوري بحكومات حاولت الاستفادة من ايرادات النفط من اجل التأسيس لصناعات استخراجية وتحويلية ، ولكن بطبيعة استهلاكية ، وموجهة للاكتفاء الذاتي وليس للتصدير في اغلبها ، فضلا عن ما يتميز به ذلك العهد من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، مما اثر على واقع ذلك القطاع ، فرغم تعدد أنواع الصناعات التي ظهرت خلال العهد الجمهوري سواء كانت استخراجية أو تحويلية ، إلا انها ظلت قطاع ضعيفا في مساهمته في الاقتصاد العراقي ، وظل العراق لعقود يعاني من اقتصاد ريعي احادي الجانب ، يعتمد على النفط الخام كسلعة تكاد تكون وحيدة معدة للتصدير وهبتها له الطبيعة .

بعد العام (2003) واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وقوى التحالف الدولي، تعرضت البنى التحتية العراقية والمؤسسات والمصانع والمشاريع الصناعية للتدمير والنهب والتخريب ، فضلا عن ايقاف العديد من تلك المؤسسات عن العمل وتسريح كوادرها أو القيام بدفع رواتب الالاف منهم من دون أن يكون لهم دورا في انتاج سلعة واحدة ، مما وجه ضربة كبيرة للصناعة العراقية ، فضلا عن نمط السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة سواء كانت مالية أو نقدية أو ضريبية أو فنية أو استثمارية الدور الاساس في تراجع دور قطاع مهم واساسي في الاقتصاد العراقي ، فكانت هناك معوقات سياسية وأمنية ، واقتصادية وإدارية واجتماعية وثقافية، عرقلة النهوض الصناعي في العراق .

وعليه يتطلب من صانع القرار السياسي والاقتصادي في العراق تبني إستراتيجيات النهوض التنموي الصناعي وفق خطط قصيرة ، ومتوسطة ، وبعيدة الأجل، ومن خلال التحديد الزمني لحل المشاكل التنموية التي تعترض النهوض بالصناعة العراقية ، وذلك لأهميتها في التنويع الاقتصادي المطلوب لكسر عقدة السمة الريعية للاقتصاد العراقي ، ولأنها الحلقة الوسطى الفعالة لتطوير القطاع الزراعي الذي يعد اساسيا للقطاع الصناعي ، إذ يوفر المواد الاولية للكثير من الصناعات المهمة والتي يمكن أن تحقق نموا كبيرا تحقق من خلاله الاكتفاء الذاتي للسوق المحلية، والفائض للتصدير ، وتطوير القطاع التجاري وقطاع الخدمات والنقل ، تلك القطاعات التي تستوعب الكثير من الايدي العاملة التي تعاني من البطالة والفقر ،

فالنهوض بالصناعة العراقية عبر استراتيجيات النهوض التنموية هي الضمانة الاساسية للتنمية الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

أهمية البحث :تعود أهمية البحث إلى مجموعة من العوامل ، لعل ابرزها أن الصناعة العراقية قطاعا اقتصاديا مهما للاقتصاد العراقي ، ويلعب دورا اساسيا في تطور قطاعات اقتصادية أخرى كالقطاع الزراعي والتجاري والنقل والخدمات ، وتطوير الصناعات الاستخراجية والتحويلية ، كما أن الاهتمام به يعد وسيلة مهمة للقضاء على الكثير من المشاكل العامة الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر التي يعاني منها المجتمع العراقي، فضلا عن كونه احد اهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن ان ترفد الموازنة العامة بإيرادات انتاجية حقيقية تساعد الاقتصاد العراقي من التخلص من سمته الريعية التي رافقته منذ عقود من الزمن .

أهداف البحث :يهدف البحث إلى تحليل الواقع الصناعي العراقي بعد العام (2003) ، مع اطلاله تاريخية ميسرة عن واقعها بعد تأسيس الدولة (1921) ، لمعرفة جذور تلك الصناعة وإثرها على واقعها بعد العام (2003) ، مدعما بالإحصاءات والبيانات الخاصة بذلك الواقع ، سوى تعلق الامر بأنواع الصناعات العراقية، وسمات وخصائص الصناعة العرقية بعد العام (2003) ، واهم المعوقات السياسية والأمنية ، والاقتصادية والإدارية ، والاجتماعية والثقافية التي عرقلت تطور الصناعة العراقية ، كما يهدف البحث إلى طرح اهم الاستراتيجيات للنهوض التنموي الصناعي في العراق وحسب المدى الزمني القصير والمتوسط والبعيد .

إشكالية البحث : يتم التعرف على أي مشكلة بحثية من خلال طرح مجموعة تساؤلات يحاول البحث الاحاطة والاجابة عليها ، ولعل التساؤل الابرز هو : ماهية الواقع الصناعي العراقي وظروف العراق السياسية والاقتصادية ، وما شكلته من معوقات آلقت بضلالها على ذلك الواقع بشكل سلبي أثرت في تراجع دوره كقطاع مهم وأساسي ، وفي ضوء ذلك التساؤل تبرز تساؤلات فرعية لعل أهمها الأتي :

1- ما هي الخلفية التاريخية للصناعة العراقية قبل (2003) ؟ .
2- ما هي ابرز الصناعات الأستخراجية والتحويلية في العراق ؟.
3- ما هو الواقع الصناعي العراقي بعد العام (2003) وخصائصه ؟ .

4- ما هي ابرز المعوقات التي واجهت الصناعة العراقية بعد (2003) ؟ .

5- ما هي ابرز إستراتيجيات النهوض التنموي للصناعة العراقية بعد (2003) ؟ .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : أن الواقع الصناعي العراقي بعد العام (2003) كان قد واجه معوقات سياسية وأمنية واقتصادية وادارية واجتماعية وثقافية عرقلت نهضته وتطوره ، ويحتاج لنهوضه تبني صانع القرار في العراق إستراتيجيات صناعية تنموية قصيرة ومتوسطة وبعيدة الاجل .

حدود البحث المكانية والزمانية :

1- الحدود المكانية : جمهورية العراق .

2- الحدود الزمانية : بعد العام (2003) .

3- الحدود العلمية : دراسة واقع الصناعة العراقية بخلفيته التاريخية وذلك الواقع بعد العام 2003 ، وأنواع تلك الصناعات وخصائصها ومعوقات الصناعة العراقية سياسيا وأمنيا واقتصاديا وإداريا واجتماعيا وثقافيا، واهم الاستراتيجيات التنموية الصناعية للنهوض الصناعي قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأجل .

منهجية البحث : اعتمد الباحث للتحقق من فرضية بحثه ، وأهدافه ، وأهميته ، والإجابة على تساؤلات مشكلته على المنهج الوصفي التحليلي باعتبار الاقرب في تنظيم الافكار وجمع المعلومات والبيانات للوصول للغايات المستهدفة من البحث بأقصر الطرق ، لما يتميز به ذلك المنهج من رصد وتحليل الواقع والتنبؤ بأهم الحلول الممكنة للمشكلة البحثية ، فضلا عن الاستعانة بالمنهج التاريخي في بعض جوانب البحث .

هيكلية البحث :تناول الباحث موضوعه البحثي من خلال ثلاث مباحث تمحور الاول في البحث في واقع الصناعة العراقية من خلال ثلاث مطالب ، تناول الاول لمحة تاريخية للصناعة العراقية قبل 2003 ، وتناول الثاني أنواع الصناعات العرقية ، فيما بحث الثالث في واقع الصناعة العراقية بعد العام 2003 وخصائصها ، أما المبحث الثاني فتناول البحث في المعوقات التي واجهت الصناعة العراقية بعد العام 2003 ، ومن خلال ثلاث مطالب ، تمحور الاول في المعوقات السياسية والأمنية ، وتناول الثاني المعوقات الاقتصادية والإدارية ، وبحث الثالث المعوقات الاجتماعية والثقافية ، فيما ركز المبحث الثالث على اهم الاستراتيجيات للنهوض الصناعي في العراق. ومن خلال ثلاث مطالب، تمحور الأول في البحث في إستراتيجية النهوض الصناعي قصيرة الأجل ، وتناول الثاني إستراتيجية النهوض الصناعي متوسطة الأجل، وبحث الثالث في إستراتيجية النهوض الصناعي بعيدة الأجل ، لينتهي البحث بخاتمة واستنتاجات وتوصيات.

المبحث الاول: واقع الصناعة العراقية

يعاني الواقع الصناعي العراقي من اوضاع مترديه ، إذ اضحى هذا القطاع عائقا امام نمو وتطور الاقتصاد العراقي ، وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصاد العراق الريعي ، فضلا عن السياسات العامة الاقتصادية الخاطئة ، مما أدى إلى تراجع نمو القطاع الصناعي العراقي الذي يعاني من تهالك المعدات والآلات الانتاجية في الصناعات الاستخراجية والتحويلية ، مما أدى إلى تدني الانتاج بدرجة لا تستطيع بعض الصناعات من انتاج (1%) من أجمالي طاقة انتاجها ، وإن اغلب موظفي هذا القطاع يتقاضون رواتب من وزارة المالية العراقية من دون أي انتاج يذكر ، الآمر الذي شكل عبئا ثقيلا على الموازنة العراقية التشغيلية ، ورافق ذلك محدودية دور القطاع الخاص في النهوض بالواقع الصناعي العراقي لأسباب تتعلق بظروف العراق بعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي [1] ، ولتوضيح ملامح واقع الصناعة العراقية من خلال ثلاث مطالب ، يتمحور الاول في لمحة تاريخية للواقع الصناعي العراقي قبل 2003 ، ويركز المطلب الثاني على انواع وخصائص الصناعة العراقية ، فيما يبحث المطلب الثالث في واقع الصناعة العراقية بعد عام 2003 وخصائصها وكما يأتي :

المطلب الأول : لمحة تاريخية للصناعة العراقية قبل 2003

في تاريخ العراق الحديث (ما بعد انتهاء الاحتلال العثماني في العراق وبدايات القرن العشرين) اقتصر النشاط الصناعي في عشرينيات القرن المنصرم على عدد بسيط من محالج القطن ومطاحن الحبوب ومشاغل النسيج اليدوية وبعض الصناعات الحرفية وورش بدائية لتصليح الآلات ووسائط النقل، كما أن الحكومة العراقية اهتمت في بداية العهد الملكي بتشجيع الصناعة الوطنية ، وتمثل ذلك في اصدار القوانين والتشريعات اللازمة ، وأولها قانون التعرفة الكمركية رقم (30) لسنة (1927) والذي يتضمن اعفاء المكائن والآلات المستوردة التي تستخدم في الصناعة من الرسوم الكمركية وعدد أخر من القوانين مثل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (14) لسنة (1929) ، وتأسيس المصرف الزراعي – الصناعي عام (1935) ، وتأسيس مجلس الاعمار عام (1950) ، وقد استمر تطور ونمو القطاع الصناعي في العراق في فترة الخمسينات والستينات ، وكانت قيادة النشاط الصناعي في العراق من قبل القطاع الصناعي الخاص حتى

[1] - ناجي ساري فارس ، واقع وافاق القطاع الصناعي العراقي ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 36 ، 2018، ص 103.

حصول عملية التأميم في عام (1964) ، مما أدى إلى اضعاف دور القطاع الخاص بالصناعة مقابل توسع القطاع العام [2] ، فالقطاع الصناعي العراقي الخاص قبل 2003 مر بمراحل اساسية هي : [3]

1- المرحلة الاولى (1921 – 1950) : وتميزت بسيطرة القطاع الخاص على الاستثمار أي أن مساحته أكبر من مساحة القطاع العام التابع للدولة العراقية ، والسبب هو أن الحكومة في تلك الفترة بالكاد ايراداتها تغطي مصروفاتها ، إذ كانت ايرادات الدولة شحيحة جدا (4 شلنات [*] بريطانية للبرميل النفط الواحد) ، وكذلك الامر بالنسبة لإيراداتها من الضرائب والرسوم ، ولهذا كانت الدولة ابعد ما يكون عن انشاء أو امتلاك مشاريع استثمارية ، مما دفع القطاع الصناعي الخاص ببناء بعض المشاريع الصناعية والتجارية ، وكانت منتجات تلك الفترة منتجات استهلاكية كالتبوغ والصناعات اليدوية والحرفية والمشروبات الغازية وصناعة المنسوجات والصابون والزيت النباتي وبعض الصناعات الانشائية كالاسمنت والطابوق ، وكان للحربين العالميتين قد القت بضلالها على القطاع الصناعي العراقي ، فضلا عن الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929)، واحداث فلسطين (1948) ، مما ادى إلى ارتفاع الاسعار والإيجارات والبحث عن بدائل بالسلع المستوردة، مما حدا بالصناعيين البحث عن الفرص الحقيقية ، وإقامة صناعات يحتاجها الافراد وتلبي الطلب المحلي، كما شهدت هذه الفترة ايضا انبثاق مجلس الاعمار العراقي بالقانون رقم (57) لسنة (1950) وهو يمثل ولادة طبيعية لحاجة البلد إلى مثل هذه المؤسسة التنموية [4] .

2- المرحلة الثانية (1950- 1958) : واهم محطاتها انشاء مجلس الاعمار وزيادة ايرادات العراق النفطية واعلان عن برامج التنمية والتطوير ، إذ اخذت الدولة تشجيع القطاع الصناعي الخاص بفسحها المجال له في الدخول للاستثمار ، مما ادى إلى بروز قوى منظمة ممثلة للقطاع الخاص (كاتحاد الصناعات العراقي) مدافعا عن حقوق الصناعيين ، واخذ هذا الاتحاد شكله القانوني عام (1956) ، وبعد هذا التنظيم لنشاط القطاع الصناعي والتسهيلات التي حصل عليها قام الصناعيين بمبادرات جماعية وزادوا من تنظيمهم وشرعوا بتأسيس الشركات الجماعية والشركات المساهمة المحدودة الامر الذي ادى إلى زيادة التشغيل ، إذ كان عدد العمال في القطاع الصناعي الخاص عام (1954) حوالي (30507) عامل ،

---

[2] – عبدالله نجم عبد الشاوي ، عامر احمد محمد ، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 89، 2011، ص 2.

[3] – كريم عبس حسان العزاوي ، الحوافز الغربية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، العدد 3 ، 2014 ، ص 135 .

* الشلنات هي عملة استخدمت عند الدول التي استعمرتها بريطانيا

[4] – المصدر نفسه ، ص 135-136.

أي ضعف عدد المستخدمين في صناعة النفط البالغ عددهم (15249) عامل في نفس العام واسهم القطاع الصناعي الخاص بـ (3. 85%) من الدخل القومي في العام (1953) وبـ (82%) عام (1956) [5] .

3- المرحلة الثالثة (1958 -2002) : تميزت هذه المرحلة بالعديد من الانظمة الجمهورية وسيطرة الايدلوجيات المختلفة ، مما أدى إلى هجرة عدد كبير من رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال والصناعيين مع اموالهم وخبراتهم إلى خارج البلاد ، الامر الذي أدى إلى انحسار نشاط القطاع الصناعي الخاص ، في مقابل تعزيز الاهتمام بالقطاع الحكومي بكل اشكاله ، فالفترة ما بعد العام (1964) اتسمت بالعديد من المتغيرات من اهمها الحروب وعسكرة المجتمع، والتخطيط العشوائي واعتماد نمط اقتصادي غير واضح المعالم وخليط بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي ، وقيام الدولة بتأميم العديد من المشاريع والشركات الصناعية الانتاجية الخاصة عام (1964) ، وبعد انقلاب 17 تموز فكانت هذه المرحلة قد شهدت تزايد دور الدولة بهدف بناء ما اصطلح عليه في ادبيات تلك الفترة بالاقتصاد الاشتراكي ومن خلال التخطيط المركزي بكل مناحي الحياة ، وجعل الصناعة قطاع عام ، وفي العام (1973) تم تأمين الثروة النفطية والسيطرة عليها انتاجا وتصنيعا وتسويقا ، وهنا ازدادت ايرادات العراق المالية عبر زيادة كميات النفط المصدرة ، وأخذت هذه الايرادات بالتصاعد في العام (1980) ، إذ بلغت (8. 4333) مليون دينار ، وفي العام (1987) تبنت الدولة برنامجا اقتصاديا تم بموجبه بيع عدد كبير من المشات العامة إلى القطاع الخاص ، ففي العام (1988) باعت الدولة (70) مصنع للمواد الانشائية والغذائية إلى القطاع الخاص ، وتميزت الفترة (1990- 1991) بتعطيل القسم الاعظم من القطاع الصناعي الخاص بسبب حرب الخليج الثانية ودخول القوات العراقية لدولة الكويت وصدور قرارات اممية بالعقوبات الاقتصادية ، إذ تم تدمير معظم قطاعات الصناعة بجناحيها العام والخاص [6] .

كما شهد عقد التسعينات انخفاض سعر صرف الدينار العراقي ، وموجة التضخم الجامح التي عمت الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة ، فالقطاع الصناعي لم يشهد تطور كبير وملموس في توسيع رأسماله الثابت أو انشاء مصانع جديدة كبيرة الحجم ، كما كان القطاع العام في هذه المرحلة هو المهيمن في مجمل نشاط الصناعة التحويلية ولم يتغير هذا الوضع بشكل ملموس بعد عام 2003 بل شهدت انخفاضا في المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ، واغلاق العديد من المصانع في القطاع الخاص وانخفاض الدعم الحكومي المقدم للصناعة التحويلية [7] .

---

[5] - كريم عبيس حسان العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 136.

[6] - المصدر نفسه ، ص 137 -138.

[7] - عبد الله نجم الشاوي ، عامر احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 3.

ويمكن ايجاز ملامح وسمات الواقع الصناعي قبل 2003 من خلال ما يأتي : [8]

1- معظم الصناعات التي تطورت منذ مستهل القرن العشرين استهلاكية كالصناعات الغذائية والمنسوجات والجلود والأحذية ، وأن أكثر من 99% من عدد المنشات الصناعية عام 2001 هي صغيرة تشغل أقل من 10 عمال في المنشأة الواحدة .

2- المشاريع الاساسية ذات الانتاج الكبير لا تزال محدودة لقلة رؤوس الاموال الضخمة التي تتطلبها فلا تزيد نسبة المنشات الصناعية الكبيرة عام 2002 ، والتي تستخدم 30 عامل فأكثر (وقيمة استثمارها في المكائن تزيد على 100 الف دينار) عن 6. 0 من عدد المنشات الصناعية في القطر .

3- ضالة نسبة العاملين في مؤسسات الصناعة الوطنية التي يبلغ عدد العاملين فيها (10) عمال فأكثر بحيث لا تزيد عن (40%) من مجموع عدد العاملين فيها .

4- بدأت الصناعات بعد عام 1950 تنتشر خارج مدينة بغداد لاعادة التوازن بين مناطق العراق المختلفة .

5- كان القطاع الخاص مسيطرا على المنشات الصناعية حتى عام (1958) ، ولكن بعد ذلك بدأ القطاع العام يساهم بمشاريع كبيرة من خلال خطط التنمية القومية الخمسية بحيث بلغت قيمة الانتاج الصناعي في القطاع العام (57%) من مجموع قيمة الانتاج الصناعي في حين ساهم القطاع الخاص بنسبة (30%) و(13%) للقطاع المختلط من أجمالي قيمة الانتاج الصناعي .

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الواقع الصناعي العراقي كان قد شهد تطورا مهما في فترة الحكم الملكي وتعزيزا لدور القطاع الصناعي الخاص في رفد الدخل القومي للبلاد بموارد مهمة ، في الوقت الذي شهد العهد الجمهوري بعد العام 1958 تراجعا لدور القطاع الصناعي الخاص لصالح القطاع الصناعي العام بسبب تغير الفكر السياسي ايدلوجيا باتجاه الفكر الاقتصادي الاشتراكي وسيطرت القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد ، ذلك القطاع الذي تاثر بشكل كبير بظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي مر بها العراق خلال ذلك العهد ، والقى بضلاله على الواقع الصناعي العراقي بعد العام 2003 وبشكل سلبي واضح .

[8] – صبحي احمد الدليمي ، جغرافية العراق الاقتصادية ، دار امجد للنشر والتوزيع – عمان، ط 1، 2019 ، ص 98.

المطلب الثاني : أنواع الصناعات العراقية

يمكن ايجاز أهم انواع الصناعات العراقية وواقعها التي تميزت به بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية ،إذ يمكن تصنيف الصناعة بموجب طبيعة النشاط الإنتاجي إلى صنفين : ☹([9])

1- الصناعة الاستخراجية 2- الصناعة التحويلية [*]

إن تقسيم الصناعة إلى هذين الصنفين يعني إيلاء الصناعة التحويلية اهتماما متميزا وبارزا لكونها تمثل النقلة النوعية للنهوض والتقدم الصناعي ، فالاعتماد على الصناعات الاستخراجية كنشاط أولي لا يلغي صفة الاقتصاد الأحادي الجانب ما لم يدعمه تطور نوعي وكمي مماثل في الجانب التحويلي الذي يعالج المواد المستخرجة ويحولها إلى سلع بدرجة تصنيع معينة أو تامة الصنع تعزز من المركز التساومي للاقتصاد الوطني في ظل الظروف القاهرة التي يمر بها بلدنا ، وقد اعتمد العراق التصنيف القياسي الدولي المعدل بعد ادخال بعض التحويلات عليه لجعله يتلاءم مع ظروف وصناعة العراق ، والذي تم بموجبه وضع تصنيف محلي للأنشطة الاقتصادية عام 1968 وعدل في عام 1970 ، وفي سنوات لاحقة كان آخرها عام 2008 (التعديل الرابع) ، وفقا لتعديلات منظمة الامم المتحدة ، وبموجب هذا التصنيف صنفت الصناعة العراقية أقسام من اهمها هي : [10]

1- التعدين والمعادن (صناعة استخراجية) .
2- الصناعات التحويلية .

1- التعدين والمعادن (الصناعة الاستخراجية) : وتشمل الصناعة النفطية والغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات ، وهذ الصناعة مرت بفترات متعاقبة من التذبذب الصناعي من الوفرة إلى الشحة ، ومن الاهتمام إلى الاهمال جراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني من جراء الحروب والعقوبات الاقتصادية ، واعمال

---

[9] - ياسين موسى جاسم ، صابر محمد زهو ، تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقية للمدة 1990 – 2008 ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 1 ، 2014 ، ص 169.

* – الصناعة الاستخراجية تشير إلى استخراج النفط والغاز الطبيعي والمعادن الاخرى كالكبريت والفوسفات وغيرها ، أما الصناعات التحويلية فهي أحد فروع القطاع الصناعي وتتولى عملية تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعة الاستخراجية والقطاع الزراعي لغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة تشبع الحاجات الانتاجية أو الاستهلاكية للمزيد ينظر : صبحي احمد الدليمي ، جغرافية العراق الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص 102، وحيدر صالح محمد ، الإستراتيجية المقترحة للتنمية الصناعة التحويلية في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 15 ، 2007، ص 4 .

[10] - ياسين موسى جاسم ، صابر محمد زهو ، مصدر سبق ذكره ، ص

النهب والتخريب خلال الحرب الاخيرة ، وان تدهور الأوضاع الاقتصادية جعل النفط يقف في المقدمة باعتباره الممول الوحيد لميزانية الدولة التشغيلية والإنمائية ، مما يتطلب من الحكومات العراقية مسؤولية اتخاذ قرارات مهمة لإبعاد شبح التدهور الاقتصادي ، من خلال أعادة اعمار وتأهيل الحقول النفطية وتطوير حقول جديدة واستكمال برامج الاستكشاف والتنقيب عن النفط واستغلال الغاز الطبيعي في أوسع القطاعات الاقتصادية وبناء معامل تكرير جديدة الاستهلاك المحلي والتصدير وتدريب وتأهيل ملاك نفطي جديد وتشجيع القطاع الخاص المحلي ، ووضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط العامة اللازمة لإدارة وتنمية النفط والغاز والثروات المعدنية [11] .

2- الصناعات التحويلية : لم تلتفت الحكومات العراقية في بداية الجهود التنموية في أوائل الخمسينيات من القرن المنصرم التفاتا كافيا إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية ، إذ إن مجلس الاعمار كان قد أخذ بتوصيات الخبراء آنذاك والتي اجمعت على ضرورة الاستثمار في القطاع الزراعي ورفع كفاءته ، باعتبار إن العراق بلد زراعي اساسا ، ويتمتع بأفضلية نسبية كبيرة في مجال الانتاج الزراعي ، وبناء عليه فإن صرف الأموال والجهود على قيام صناعات محلية لا تقوى على منافسة المصنوعات الأجنبية المستوردة إلا في ظل سياسة حمائية شديدة إن هو إلا تبديدا لموارد البلاد وإضرارا بازدهاره وتقدمه ، وعليه لم تنصرف الجهود الجدية لتطوير الصناعات المحلية إلا بعد سنة 1958، إذ ارتفع رأسمال المصرف الصناعي وفتح له (14) فرعا جديدا في مدن مهمة ، وبدأت الصناعات الناشئة بالحصول على مساعدات وحماية حكومية أكثر [12].

وتشمل الصناعات التحويلية في العراق ما يأتي : [13]

1- **الصناعات الغذائية** : وتشمل صناعة الالبان في قضاء ابي غريب غرب بغداد ، ومصانع في اربيل ونينوى والبصرة وبابل ، وجميع إنتاجه لا يسد سوى (15%) من الاكتفاء الذاتي بسبب عدم قدرته على منافسة المنتوج المستورد ، فضلا عن توقف بعض تلك المعامل بسبب الحروب المتكررة التي شهدها العراق ، كما سعت الحكومة العراقية بعد العام 2003 أن تعيد وتأهل هذه الصناعة فأعادة تأهيل بعض المشاريع والمعامل في مركز الديوانية وشراء انواع جديدة من الابقار لزيادة الانتاج من الحليب ، وما زالت الحكومة العراقية تخطط لزيادة الإنتاج إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في العام 2016 حوالي 25% من الاكتفاء

---

[11] عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، الصناعة النفطية العراقية الواقع والطموح ، مجلة دراسات اقليمية – جامعة الموصل ، العدد 26 ، 2012، ص 341-342.

[12] - محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر – الطبعة الاولى، 2009، ص 114- 115 .

[13] – صبحي احمد الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 103.

الذاتي ، فضلا عن صناعة الزيوت النباتية ويوجد اربع معامل في بغداد ، ورابع في ميسان ، وتعاني هذه المعامل من انتاج منخفض وضعيف النوعية بسبب ضعف الادارة والفساد إذا ما قورن بالمستورد التركي والإيراني ، كما تعد صناعة السكر من الصناعات المتميزة كما في محافظة نينوى الذي يعتمد على البنجر السكري الذي يزرع في سهل نينوى والجزيرة والتي لا يكفي لسد حاجة المعمل سوى ثلاث أو اربع اشهر ، مما يدفع المعمل إلى استيراد السكر الاصفر من الخارج وتصفيته ، والمعمل الثاني في السليمانية ، والثالث في ميسان الذي ينتج السكر بالاعتماد على مادة قصب السكر ، واعيد تأهيل المعمل وتوسيعه في العام 2015 وهو يسد 15% من اكتفاء العراق الذاتي ، والمعمل الرابع في محافظة بابل الذي ينتج السكر بحوالي ثلاثة اضعاف ونصف أنتاج معمل سكر ميسان ، وهو يسد حاجة العراق بحوالي 70% ، مما يتيح للعراق تحقيق الاكتفاء الذاتي من السكر في الوقت الحالي ، فضلا عن صناعة التعليب ، ومصانع تصفية المياه وصناعة المشروبات الغازية .

2- **الصناعة النسيجية والجلدية :** وتشمل الفروع الصناعية المتمثلة بصناعة الغزل والنسيج القطني ، وصناعة الغزل والنسيج الصوفي ، وصناعة الغزل والنسيج الحريري ، وصناعة الجلود ، وصناعة الالبسة الجاهزة ، وصناعة البساط والسجاد .

3- **صناعة مواد التشييد والبناء :** وتشمل ، صناعة الاسمنت وهي من اكبر الصناعات في العراق ، إذ هناك أكثر من 13 عشر معملا منتشرا في اغلب محافظات العراق ، كما هناك معملان قيد الانشاء في محافظة المثنى في بادية السماوة ، ولعراق قد حقق اكتفائه الذاتي في اذار 2016 ، إذ بلغ الانتاج حوالي (19. 5) مليون طن ، ويتوقع أن يصل الانتاج بعد تأهيل بعض المعامل إلى 28 مليون طن بحلول العام 2020 .

4- **الصناعات الكيماوية :** وتشمل فروع منها ، صناعة البتروكيماويات ، وصناعة التكرير ، صناعة الغاز المسال ، الاسمدة الكيماوية ، المنظفات ، الورق ، الزجاج ، الادوية ، البطاريات .

5- **الصناعات المعدنية والكهربائية الأساسية:** وتشمل و الحديد والصلب وله مجمع صناعي متكامل في البصرة ، وهذا المجمع لا يكفي لسد حاجة العراق إلا بحدود 30% من حاجة العراق ، مما دفع العراق لبناء مجمعات أخرى في كربلاء ومن خلال شركة يابانية استثمارية تنتج 20% من الاكتفاء الذاتي ، والمجمع الثالث في محافظة واسط ينتج حوالي 20% من انتاج العراق ، وسوف تقوم شركة ايرانية ببناء معمل ضخم في النجف الاشرف الذي سوف يستوعب الاف من الايدي العاملة العراقية في المجمع أو طرق النقل ، ومن المتوقع أن يحقق العراق الاكتفاء الذاتي في سنة 2020. ، فضلا عن صناعة المحولات الكهربائية و الاجهزة الكهربائية البسيطة، وصناعات اخرى .

6- **التصنيع العسكري** : متوقف بشكل تام في الوقت الحالي و ويشمل الاسلحة الخفيفة و والدروع ، والذخائر .

ويتضح مما تقدم ان الصناعة العراقية قد تميزت بالتنوع ما بين الصناعة الاستخراجية والتحويلية ، ورغم تفاوت نموها بسبب ظروف العراق غير المستقرة سياسيا وامنيا واقتصاديا ، فأنها تميزت في اغلبها من عدم تلبية الاكتفاء الذاتي محليا في الكثير منها وذلك بسبب عدم قدرتها على المنافسة الصناعية مع السلع المستوردة ، وارتفاع تكاليف الانتاج في ظروف ازمة الكهرباء والطاقة التي يعاني منها العراق ، فضلا عن عدم وجود استراتيجية صناعية واضحة لخلق صناعة وطنية تحقق الاكتفاء الذاتي ، وان تخلق لها اسواق خارجية للتصدير ، ورفد الموازنة العامة بإيرادات مالية بالعملة الصعبة وتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يبعد العراق من اقتصاد احادي الجانب والذي يعتمد على مورد وحيد للعملة الصعبة وهو النفط الخام .

المطلب الثالث : واقع الصناعة العراقية بعد عام 2003 وسماتها

أولا : الواقع الصناعي العراقي بعد 2003

يعد القطاع الصناعي الركيزة العلمية لتطوير المجتمع ، والقاعدة المادية لتشغيل الايدي العاملة ، إلا أن هذا القطاع الاقتصادي الصناعي في العراق عانى من تحديات ولاسيما بعد العام (2003) ، وفي جميع المنشات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للقطاعين الحكومي والخاص [14] ، إذ عانت الصناعة العراقية بعد الاحتلال الامريكي في العام (2003) من عمليات كبيرة من النهب والتدمير ، وأصبحت غالبيتها ذات انتاجية واطئة وشكلت عبئا ماليا على الدولة العراقية ، إذ توقفت بشكل تام أو جزئي بحدود (192) شركة انتاجية حكومية تشمل حوالي (200) معمل وينتسب اليها قرابة (250) الف عامل بين مهندس وإداري وفني ، والدولة العراقية تتحمل اعباء دفع الرواتب لهذا العدد الكبير من العاطلين في تلك المعامل المتوقفة عن العمل ، فضلا عن توقف العديد من المصانع ومعامل القطاع الخاص وذلك بسبب غياب الدعم الحكومي ، وسياسة الاغراق السلعي من خلال التوسع في الاستيراد ، ففي الوقت الذي استورد العراق في العام (2007) بحوالي (24 مليار دولار) ، منها (5 مليون) طن اسمنت مستورد الدولة العراقية تمتلك (14) مصنعا للأسمنت إجمالي انتاجها (17) مليون طن ،

[14] - سلام فاضل علي ، التحليل المكاني لمخرجات التعليم التقني والتدريب المهني الصناعي في العراق ودورها في تنمية القطاع الصناعي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية العدد الثاني – انساني ، 2015، ص 233.

فضلا عن (300) معملا للطابوق أغلقت تماما بسبب اشباع السوق بالمنتج الاجنبي المستورد المنافس في الاسعار [15] ،

في العام (2004) بلغ حجم الطبقة العاملة (6232000) عامل ليصل بعد ذلك العدد نتيجة زيادة عدد السكان لتصل إلى (8500000) عامل عام (2013) ، أي ان هذا الحجم قد نمى بنسبة تقترب من (25%) خلال المدد اعلاه ، وتتوزع القوة العاملة وفقا لتقديرات عام (2013) على القطاع الصناعي (7. 12%) ، وقطاع الزراعة (6. 21%) ، والخدمات (7. 65%) ، كما بلغت اعداد القوى العاملة في قطاع الصناعة عام (2014) ، وفق المعطيات الرسمية ، حوالي (350821) عامل ، وتشغل المعامل الحكومية أكثر من (65%) من هذا العدد بقليل ، في حين أن (35%) كانوا يعملون في القطاع الخاص ، وما تبقة يعملون بالقطاع المختلط الذي ضم مصانعا تدار من قبل الدولة التي – تملك الحصة الكبرى من الرأسمال – والقطاع الخاص ، وشكل الرجال (87%) من مجموع القوى الصناعية العاملة [16] .

في العام (2011) بلغ عدد المنشات الصناعية الكبيرة للقطاع (عام ، مختلط ، خاص) ، (546) منشاة ، (85) منشاة عامة ، (12) مختلط ، (449) خاص ، وبلغ عدد المشتغلين في كل القطاعات (9 . 185) الف عامل ، أما المنشات الصناعية المتوسطة فقد بلغ عددها لنفس العام (159) منشاة ، وعدد المشتغلين (2431) الف عامل ، في حين كان عدد المنشات الصناعية الصغيرة (47281) ، وعدد المشتغلين بأجر أو من دون أجر (145385) الف عامل [17] ، وفي العام (2013) بلغ عدد المنشات الصناعية الكبيرة في كل العراق (746) منشاة ، والمتوسط (408) منشاة ، والصغيرة (38081) منشاة ، وعدد العاملين في مجمع تلك الصناعات (516261) الف ، وتقدر الاهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة (2007= 100) للعام (2013) بحوالي (5. 1%) [18] .

---

[15] – فلاح جمال معروف ، بشير ابراهيم الطيف ، سلام فاضل علي ، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية – دراسة في الجغرافية الاقليمية ، دار دجلة للنشر والتوزيع – عمان الاردن ، الطبعة العربية ، 2016، ص 229–231.

[16] - سلام فاضل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 233.

[17] – جمهورية العراق – وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية (2012–2013) ، الاحصاء الصناعي ، ص 1 ، 26 ، 33.

[18] - جمهورية العراق – وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2015، ص 27–31.

بعد سيطرت الجماعات الارهابية في العام (2014) على محافظات ذات قاعدة صناعية مهمة ، ولاسيما في مجال الصناعات المتقدمة كصناعة الاسمدة الفوسفاتية وصناعة الاسمنت والصناعة النفطية، إذ توقفت تلك المشاريع عن العمل في محافظة الانبار ونينوى ، وتدمير بعض خطوطها الانتاجية بفعل التخريب المعتمد أو بفعل العمليات العسكرية ، إذ كانت تشغل أكثر من 40 الف عامل ، اصبحوا عاطلين عن العمل ، كما تعرض الاقتصاد العراقي خسائر كبيرة لفقدانه المساهمة الانتاجية لتلك المشاريع والتي تقدر نحو (1. 1184747) مليار دينار ، وتمثل تلك القيمة بنسبة (30%) مما انتجته المنشات الصناعية الصغيرة على مستوى العراق ، باستثناء اقليم كردستان [19] .

ففي العام (2014) كان عدد المنشاة الصناعية (44554) ، توزعت إلى (657) منشاة صناعية كبيرة تشغل أكثر من (30) عاملا في المصنع ، وقد يصل من يعمل فيه أكثر من (1000) عامل يبلغ عدد العاملين فيها (201254) عامل ، (218) منشاة صناعية متوسطة تشغل أكثر من (9) عاملا إلى (29) عامل يبلغ عدد العاملين فيها (3357) عامل، و(43669) منشاة صناعية صغيرة تضم أقل من (9) عامل ويبلغ عدد العاملين فيها (146210) عاملا [20] .

وفي العام (2017) بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة (1091) منشاة ، كان عدد المنشات العاملة منها (574) منشاة ، في حين بلغ عدد المنشآت المتوقفة (517) منشأة ، فيما بلغ عدد الايدي العاملة في القطاع الصناعي (114497) عاملا لنفس السنة ، وكان قيمة الانتاج (6937474) مليار دينار لسنة (2017) مقابل (4867000) مليار دينار لسنة (2016) ، وسبب الارتفاع بمقدار (5. 42%) يعود إلى زيادة انتاج شركة الاتحاد للصناعات الغذائية (صناعة السكر) ، وخط انتاجي جديد للزيوت النباتية ، وارتفاع الانتاج في مصفى الجنوب بسبب دخول خط انتاجي جديد ، كما أن مؤشرات نتائج الاحصاء الصناعي للمنشات الصناعية الكبيرة العاملة حسب القطاع لسنة (2017) ، إذ كان عدد المنشات الصناعية للقطاع العام (41) منشأة يعمل بها (60587) عاملا ، وفي القطاع المختلط (10) منشاة ، يعمل بها (2550) عاملا ، وفي الخاص (493) منشاة يعمل بها (24894) عاملا ، فالصناعات التحويلية عدد الايدي العاملة (114120) عاملا يتوزعون على

[19] - احمد عمر الراوي ، رؤى تحليلية للواقع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية – بغداد ، الطبعة الاولى ، 2019 ، ص 29–30.

[20] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية للعام 2012–2013 ، جداول القوى العاملة ، ص 11–15.

الصناعات الغذائية (169) مشروع ويضم (12087) عاملا ، وصناعة المشروبات (24) مشروع يضم (3258) عاملا ، وصناعة المنسوجات (7) مشروع يضم (8795) عاملا ، وصناعة المواد الكيمياوية (10) مشروع يضم (9823) عاملا ، وصناعة المنتجات الصيدلية الاساسية (6) مشروع تضم (4812) عاملا [21] .

وتتوزع الأيدي العاملة في القطاع الصناعي على الفروع الصناعية بنسب مختلفة ، إذ تشغل الصناعات الاستخراجية والتعدينية حوالي (18%) من العمال الصناعيين ، وتقدر بـ (14%) من قيمة الناتج الصناعي الكلي ، خاصة الصناعات التي اعتمدت اساسا على استخراج وتصنيع النفط والكبريت والصخور الفوسفاتية والصناعات الانشائية ، وفي الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية في خور الزبير ، إذ يؤمن عملا لـ (17%) من القوى العاملة في قطاع الصناعة ، أما الصناعات النسيجية ذات الكثافة العمالية العالية تشغل (15%) من العمال في القطاع الصناعي ، وفي الصناعات الغذائية وصناعة التعليب والتي شغلت حوالي (14%) من العمال الصناعيين ، وكان باقي القوى العاملة الصناعية فقد توزعت على انشطة الصناعات الهندسية والمعدنية والخفيفة والخدمات الصناعية وبنسب متقاربة كانت بمجموعها تشكل (36%) من القوى العاملة الصناعية [22] ، فالصناعات الاستخراجية هي سبعة مصانع وتضم (3115) عامل ، وفي الصناعات الغذائية (7603) مصنع ، وتضم (27030) عامل ، وصناعة الملابس والمنسوجات (4870) مصنع وتضم (34386) عامل ، والصناعات الجلدية (67) مصنع وتضم (4264) عامل ، والصناعات الكيميائية (85) مصنعا ، وتضم (22148) عاملا ، والصناعات الانشائية (3606) مصنعا ، وتضم (82150) عاملا ، وصناعة الآلات والاجهزة الكهربائية (8) مصنعا ، وتضم (15621) عاملا ، وصناعة الأثاث (12512) مصنعا ، وتضم (233306) عاملا [23]

ويسيطر القطاع العام الصناعي العام بعد العام (2003) على معظم فروع التصنيع في العراق كالصناعات الرأسمالية والصناعات الوسيطة والصناعات الاستهلاكية ، إذ تقوم وزارة الصناعة والمعادن بتوجيه وتنمية النشاط الصناعي والمعدني من خلال ادارة (61) شركة مملوكة للدولة تضم اكثر من

---

[21] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، احصاء المنشات الصناعية الكبيرة التراكمي ، 2017 ، مديرية الاحصاء الصناعي ، 2018 .

[22] - سلام فاضل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 234.

[23] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، جداول متفرقة ، 2014.

(230) معملا في المجالات الصناعية التخصصية المختلفة ، فيما يبلغ عدد المشار يع الصناعية للقطاع الصناعي الخاص في العراق أكثر من (40) الف مشروع والمسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقية توقفت بنسبة (90) إلى (95%) بعد العام (2003) ، ففي العراق اليوم (18000) مشروع صناعي خاص كاملة التأسيس لكن معظمها متوقف عن الانتاج أو تعمل بطاقات إنتاجية متدنية غير اقتصادية في مجالات متعددة ، كما يوجد (14000) مشروع صناعي تحت التأسيس ، ولو تم تشغيل مجمل هذه المعامل ، لوفرت الالاف من فرص العمل للعاطلين ، ولوفرت الكثير من المنتجات الصناعية ، وقللت الاستيراد من الخارج ، إذ لا تزال مساهمة هذا القطاع لا تتجاوز (2. 1%) من الناتج الإجمالي المحلي ، كما أن هناك حوالي (60%) من شركات القطاع الصناعي المختلط متوقفة عن العمل البالغ عددها (19) شركة مهملة ، وتواجه شركات القطاع المختلط الذي تساهم الدولة بنسبة لا تقل عن (25%) من رأسمالها فيما يساهم القطاع الخاص بالنسبة المتبقية ، نفس المشاكل والمعوقات التي تواجه الشركات العامة للدولة من تقادم المعدات وافتقارها للتكنولوجيا الحديثة في الانتاج [24] .

ثانيا : سمات وخصائص الصناعة العراقية بعد العام 2003

يمكن ايجاز سمات وخصائص الصناعة العراقية بما يأتي : [25]

1- إن معظم الصناعات العراقية ذات نمط استهلاكي ، ولا تضم سوى عدد محدود من العاملين مقارنة بالقطاع الزراعي .

2- عدم وضوح العلاقة بين القطاعين العام والخاص في الصناعة العراقية ، وانها تتركز في اغلبها بمحافظات معينة مثل بغداد والبصرة والموصل .

3- قلة المؤسسات الصناعية الكبرى .

4- شركات القطاع العام تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي في العراق ، وانها مسؤولة عن انتاج 90% من الانتاج الصناعي [26] .

---

[24] - سلام فاضل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 235.

[25] - رباب ابراهيم محمد العوادي ، الصناعة في العراق ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، قسم التاريخ ، م 3 ، 2017 ، بحث متاح على الرابط webDevelopmentDepartment/ chancellor office 2011-2018 admina uobaby Ion. Edu.iq، تاريخ الدخول 2 / 4 / 2021

[26] جهورية العراق ، رئاسة الوزراء هيئة المستشارين ، وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 ، ملخص تنفيذي ، تموز 2013 ، ص 13-14 .

5- على الرغم من إن (56%) من معامل الشركات العامة يمكن تصنيفها من ناحية المستوى التكنولوجي لعملياتها المؤدية إلى الانتاج الموصوف حسب المعايير العالمية بوصفها شركات انتج منتجات عالية ومتوسطة المكون التكنولوجي ، مقابل (28%) منخفضة المكون التكنولوجي ، و(16%) معتمدة على المواد الخام ، إلا أن جميع المعامل تتسم الان بقدم مكانتها ومعداتها وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية والمنظومات الحديثة للتشغيل والسيطرة .

6- لا تلعب الصناعة العراقية دورا كبيرا في تشغيل الايدي العاملة ، إذ يقدر اجمالي قوة العمل العاملة في الصناعة بجميع قطاعاتها (عام ، مختلط ، خاص) حوالي 500 الف عامل تقريبا ، كما أن 40% تقريبا من شركات القطاع العام تعتمد على المعونات الحكومية لسداد اجور العاملين بينما لا تتمتع شركات القطاع المختلط والخاص بهذه المعونات .

7- اهمال التأثيرات البيئية السلبية للأنشطة الصناعية الناتجة عن الملوثات الصناعية ، فضلا عن وجود هدر واضح في استخدامات الطاقة والمياه ، والتأثيرات السلبية الناتجة عن تداخل بعض المعامل الصناعية للقطاع الخاص مع الاحياء السكنية .

8- ضعف الاداء الاستثماري للقطاع الخاص وخاصة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، كما لا يوجد للاستثمارات الاجنبية المباشرة اهمية كبيرة في الصناعة العراقية حاليا ، إذ لا توجد وحدات صناعية مملوكة بالكامل للأجانب عدا اقليم كردستان .

9- ضعف البيئة التشريعية والقانونية المقيدة والتي ادت للحيلولة دون ابرام تعاقدات توريد طويلة الاجل ، إذ لا تزال علاقة القطاع الخاص المحلي مع مثيله الاجنبي سواء عن طريق الشراكة أو الاشكال الاخرى لا تتجاوز اتفاقيات بسيطة جدا لم تأخذ شكلا عمليا منظما وواضحا ، ، أما ترابط شركات القطاع العام مع المستثمر الاجنبي فهو غير موجود .

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الواقع الصناعي العراقي بعد العام (2003) كان قد تميز بسمات فاقمت من تراجع دوره الاقتصادي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، كما عانى من معوقات كبيرة اضعفت دوره ومساهمته القطاعية في الاقتصاد العراقي ، وجعلت دوره هامشيا ، وكانت تلك المعوقات سواء كانت موروثة أو معاصرة تعيق تنفيذ أي سياسة عامة حكومية للنهوض بالواقع الصناعي العراقي ، فضلا عن عدم رشد أغلب السياسات العامة الاقتصادية التي تبنتها الحكومات العراقية بعد العام (2003) ، والخطط التنموية الوطنية ومنذ العام (2005) ، إذ كانت تلك التحديات سياسية واقتصادية واجتماعية قد اثرت في تراجع دور الصناعة العراقية بعد العام (2003) بشكل كبير ومؤثر في الاقتصاد العراقي .

المبحث الثاني : معوقات الصناعة العراقيـــــة

واجهت الصناعة العراقية العديد من المعوقات والتحديات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية، الآمر الذي اثر على دور قطاع اقتصادي مهم في رفد الدخل القومي العراقي بموارد مهمة بعد العام (2003) يمكن ايجاز اهمها بالأتي :

أولا : المعوقات السياسية والأمنية

شهد العراق وعبر عقود من الزمن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، فالحرب العراقية – الايرانية لثمان سنوات أدت إلى خسائر جسيمة بالموارد البشرية والمادية ، فضلا عن اخراج العراق من السوق النفطية الدولية ، وفي العام (1991) شهد العراق حربا من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية اثر دخول القوات العراقية لدولة الكويت ، إذ قصفت فيها معظم المشاريع الصناعية ، ثم فرضت الامم المتحدة حصارا اقتصاديا أستمر أكثر من ثلاثة عشر عاما انتهت باحتلال العراق عام 2003 ، مما شل معظم النشاط الاقتصادي ولاسيما النشاط الصناعي ، الآمر الذي ادى لخسارة الكثير من الكوادر البشرية المؤهلة بسبب خروجها خارج العراق ، وعدم توفر الاستثمارات المالية الكبيرة التي تحتاجها الصناعة العراقية وخاصة النفطية [27] ، كما أدى الاحتلال الامريكي إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي ، وخاصة القطاع الصناعي من خلال تدمير المنشات الصناعية ومراكز الابحاث ومستلزمات الانتاج التي تعرضت إلى اعمال النهب والتخريب ، واستهداف الكفاءات والخبرات العراقية من العلماء ورجال الاعمال الوطنيين والمستثمرين بالقتل والتهديد والتهجير والإقصاء ، فضلا عن الدور السلبي لدول الجوار مستغلة الظروف الأمنية التي يمر بها العراق لتعتدي على ثرواته وخاصة النفط والغاز والمياه [28] ، فضلا عن عدم وجود الدعم الحكومي والحماية للمنتجات الصناعية المحلية مقابل الدعم والحماية للعديد من المنتجات الاجنبية المصدرة للعراق من ايران وتركيا والسعودية ودول الخليج الاخرى [29] .

وعلى الرغم من تأثير ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني على الواقع الصناعي العراقي وما تعرض له ذلك القطاع من تداعيات بسبب تلك الظاهرة ، إلا أن غياب الارادة السياسية بعد العام 2003 للنهوض

---

[27] - احمد عمر الراوي ، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية – جامعة بغداد ، العدد 64 ، 2011 ، ص 216.

[28] – علي الوائلي ، تدني القطاع الصناعي الاسباب والحلول ، الشبكة الدولية ، متاح على الرابط : https// aIIWEiAY.H.COM/ CATEGON/REPORTS.

[29] – مدحت كاظم القريشي ، القطاع الصناعي واقعه ومشكلاته وسبل النهوض ، جريدة الصباح الجديد ، متاح على الرابط : NEWSABAH.COMinewspaper//47534.

بالواقع الصناعي العراقي وتطويره ، والسياسات العامة الاقتصادية التي اتخذت وخاصة سياسة الاغراق السلعي ، والسياسة الضريبية المعتمدة ، فضلا عن غياب الرؤية الاستراتيجية لتطوير الواقع الصناعي العراقي من قبل القوى السياسية العراقية كان سببا اساسيا لتراجع نمو وتطور الصناعة العراقية ، إذ خلت اغلب البرامج الحكومية للحكومات العراقية من أي خارطة طريق واضحة المعالم تتبنى محاولة النهوض الصناعي العراقي ، فضلا عن بقاء أغلب الخطط التنموية الصناعية والاستراتيجيات الوطنية بعد العام 2005 ، مجرد اطروحات تنظيرية لم تجد تطبيقا واقعيا ملموسا لأكثر من عقد من الزمن .

ثانيا : المعوقات الاقتصادية والإدارية

يمكن ايجاز أغلب المعوقات الاقتصادية والإدارية بالآتي :

1- **سياسة الاغراق السلعي والسياسة الضريبية :** إذ إن سياسة الاغراق السلعي على السلع المستوردة ، بشكل كبير وواسع ، وتحديد الضرائب بعد العام 2003 بنسبة (5%) لكافة السلع المستوردة أثر بشكل كبير على عمل الصناعة في العراق ، فالسلع المصنعة وطنيا اصبحت غير قادرة على منافسة السلع المستوردة ، بسبب ارتفاع تكاليف انتاج السلع المحلية من اجور العاملين والتزود بالطاقة الكهربائية ، فضلا عن توقف معظم المنشأت الانتاجية عن العمل بعد العام (2003) [30] ، كما كان لعدم التزام الوزارات المختلفة بشراء المنتجات العراقية وتوجهها إلى الاستيراد لأسباب مختلفة ، فضلا عن عدم التزام الاقليم بتطبيق السياسة العامة الاقتصادية والمالية والضريبية المتبعة في المركز ، والتي أدت إلى خلق مشاكل للصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني بشكل عام [31] .

2- **تخلف بيئة الاعمال والبنى التحتية الداعمة للصناعة :** إذ يعاني العراق من ضعف جميع العناصر الاساسية للتنمية الاقتصادية ذات التأثير على بيئة الاعمال والتي تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني ، والاصلاح الاقتصادي ، والبنية التحتية للخدمات ، وملكية الارض ، فضلا عن عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوفر فيها بنية تحتية وشروط ومستلزمات انشاء الصناعات المختلفة ، مع تدهور جميع وسائل النقل والمواصلات (بري ، بحري ، نهري ، وجوي) ، ونقص كبير في انتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية والانقطاعات الفجائية التي تصل إلى الانقطاع الكامل ، وضعف البنية

[30] - هيثم عبد القادر الجنابي ، بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 70 لسنة 2013، ص 255.

[31] – مدحت كاظم القريشي ، القطاع الصناعي واقعه ومشكلاته ، مصدر سبق ذكره .

التحتية المعرفية الشاملة لشبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وكذلك البنية التحتية الخاصة بالمعايير والمقاييس والجودة [32].

3- انخفاض الأنفاق الاستثماري : إذ لا يزال الانفاق الاستثماري الصناعي منخفضا بسبب الظروف التي مر بها العراق بعد عام 2003 ، إذ أدى الوضع الامني المتدهور إلى هروب رؤوس الاموال خارج البلاد ، وارتفاع النفقات العسكرية بسبب الارهاب ، وارتفاع النفقات التشغيلية بسبب الفساد الكبير الذي استشرى في جميع مفاصل الدولة العراقية ، مما أنعكس سلبيا على الاستثمار بشكل عام ، وعلى الاستثمار الصناعي بشكل خاص [33] .

4- غياب الرؤية الاستراتيجية وتخطيط السياسات الصناعية : وتتمثل بمحدودية الحصول على مدخلات انتاجية محلية من القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الزراعي ، فضلا عن الهدر في استخدام الايدي العاملة الفنية والكفاءات العلمية في مجال الصناعة ، والتخلف والركود التكنولوجي لعدم قدرة المنشات الصناعية من التعامل مع المتغيرات الفنية والتكنولوجية العالمية [34] .

5- الفساد الاداري والمالي : إذ ظهر الفساد بشكل كبير من خلال الهدر بمليارات الدولارات التي اتاحتها سلطة الاحتلال ، مما أدى إلى عدم توفر الامكانيات المادية للنهوض وتطوير الانتاج للشركات الصناعية كما ونوعا للدخول في منافسة البضائع المستوردة التي غزت السوق العراقية بدون قيود [35] .

6- البيروقراطية الادارية : إذ كانت الاساليب البيروقراطية المعقدة طاردة للمستثمر ، وسيما المستثمر المحلي الذي يعاني من ضعف قدراته المالية ، وخاصة الاساليب المتبعة من قبل معظم دوائر الدولة ابتداء من دائرة التنمية والمساعدات العامة في وزارة الصناعة إلى هيئات الاستثمار في المحافظات إلى دوائر البلدية والبيئة والصحة وتوزيع المنتجات النفطية إلى الضريبة .

---

[32] – جمهورية العراق ، رئاسة الوزراء ، هيئة المستشارين ، مصدر سبق ذكره ، ص 14.

[33] – منعم أحمد خضير ، عثمان عواد محمد ، أثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2017) دراسة تحليلية قياسية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 47 ، 2019، ص 121.

[34] - حيدر صالح محمد ، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 9.

[35] – محمد مزعل الراوي ، محمد جاسم الريشاوي ، التقييم الاقتصادي لواقع المشاريع الصناعية العامة ومقارنتها بالمشاريع المختلطة والخاصة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (2004– 2017) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية – جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 48 ، 2019 ، ص 348.

Salman, Zainab Taleb, and Noura Kattaf Hidan. "Corruption as one of the obstacles to political stability in Iraq." Tikrit Journal For Political Science (2019): 390-410.

7- **التهميش القسري للقطاع الخاص الصناعي :** وهذا يتعارض مع توجهات الحكومة وتطلعات اصحاب المصالح في هذا القطاع ، وخاصة التخصيصات المالية في الموازنات السنوية ، من حيث التفاوت الكبير في الاولويات بين القطاعات الاقتصادية المكونة للموازنة ، فقطاعات الامن والطاقة تحظى بنسبة كبيرة تتراوح ما بين (20 % – 40%) ، في ما يخصص لقطاعات مهمة مثل الزراعة والاسكان والنقل هي (9. 1% ، 32. 1%) ، على الرغم من أن قطاعي الأمن والطاقة لا يساهمان بشكل كبير في زيادة الانتاج ولا زيادته ونمو القطاع الخاص ، في حين أن قطاعات رئيسية ومهمة كالزراعة والاسكان والنقل لا تحظى بتخصيصات مالية كبيرة ، وهي قطاعات مساهمة في تشكيل الانتاج ، وتفعيل مجمل حركة القطاع الصناعي الخاص ، فضلا عن الافتقار للبيئة التشريعية المساندة للقطاع الصناعي الخاص والتي تتماشى مع توجه العراق صوب اقتصاد السوق ، فلا زالت جميع التشريعات الحالية تعتمد النظام الشمولي المركزي [36] .

ثالثا : المعوقات الاجتماعية والثقافية : ويمكن ايجازها بالأتي : [37]

1- **التناقض بين القيم التقليدية والقيم الحديثة :** إذ ينعكس ذلك على الصناعات الحديثة والصناعات التقليدية ، فوجود هذه المشكلة يؤثر على الصناعات الحديثة بشكل كبير ، خاصة عندما يكون مالكي الصناعات التقليدية مسيطرين على الانتاج ، لان الصناعات التقليدية لا تساير روح العصر ، فضلا عن تناقض القيم التقليدية مع القيم الحديثة يظهر عندما يبدأ بالتحول من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي حديث ، إذ أن القيم التقليدية هي قيم تتوافق مع المجتمع الزراعي ، في حين أن القيم الحديثة تنسجم مع المجتمع الصناعي ، فالقيم التقليدية تكون ضارة للمجتمع الصناعي كالآخذ بالثأر والإقليمية والمناطقية وعدم احترام المرأة في أخذ حقوقها ومكانتها في المجتمع .

2- **الهجرة العمالية من القطاع الخاص إلى القطاع العام :**[38] إذ هاجر الكثير من الطاقات البشرية من القطاع الخاص إلى العام ، مما سبب خسارة للقطاع الخاص من خلال ظهور الآثار الانكماشية عليه ، وذلك بسبب الاجور العالية في القطاع الحكومي عنها في القطاع الخاص ، إذ إن رواتب القطاع العام اعلى من رواتب القطاع الخاص بشكل مضاعف ، مما دفع الأفراد يتركون القطاع الخاص ، ويتوجهون للقطاع العام ، فضلا

---

[36] – كريم عبيس حسان العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 143–144.

[37] - عبد اللطيف عبد الحميد العاني ، مشكلات التصنيع في العراق وكيفية مواجهتها ، دار الكتب العلمية – بغداد ، بلا طبعة ، 2014، ص 251–252.

[38] – كريم عبيس حسان العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 143.

عن فقدان الأمن الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص بسبب عدم شمولهم بقوانين التقاعد والضمان الاجتماعي والصحي كأقرانهم في القطاع العام .

3- **مخرجات التعليم المهني :** [39] إذ أن هناك علاقة وثيقة بين مخرجات التدريب والتعليم المهني والتقني وسوق العمل الصناعي ، وتقاس هذه العلاقة بمدى ملاءمة مخرجات التدريب والتعليم من ناحية الكمية والنوعية مع القدرة الاستيعابية لسوق العمل الصناعي ، وبينت بعض الدراسات أن انتاجية العامل الأمي ترتفع إلى نسبة (30%) بعد عام من الدراسة الابتدائية ، ونحو (320%) بعد دراسة امدها (13) سنة ، وبنسبة (600%) بعد الدراسة الجامعية ، وما له من دور وأهميته وانعكاس على تطور المجتمع وتقدمة ومن جهة أخرى تنمية قدرات الفرد وطاقاته ورفع كفاءة ، وما لهذا من انعكاس ايجابي على دخل الفرد وتنمية المجتمع وتطوره ، وفي العراق هناك تدني مكانة التدريب والتعليم المهني في المجتمع ، وقلة فرص العمل أمام الخريجين في الوقت الحاضر ، وضعف العلاقة بين مخرجات منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني واحتياجات سوق العمل ومتطلباته ، فضلا عن ضعف مشاركة القطاع الخاص في التدريب والتعليم المهني والتقني ، أو في ادارتها ، او التعامل الرشيد مع نواتها ومخرجاتها ، وغياب استراتيجيات وطنية ورؤية موحدة لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني في معظم الأحيان ، وكذلك غياب إطار عام للسياسات يوجه نشاطات التطوير وإجراءاته ويعمل على تقييم نواتجه ومخرجاته .

4- **التخلف العلمي والتكنولوجي :** [40] إذ تعاني الاجهزة والمعدات المستخدمة في الصناعة العراقية من التقادم والاندثار ، وعدم وجود قطع غيار لها يمكن من خلالها تأهيل العاطل منها ومواكبة الانتاج .

وعليه كان القطاع الصناعي العراقي يعاني من معوقات ومشاكل بنيوية متراكمة عبر عقود من عدم الاستقرار السياسي والأمني ، انعكست على ضالة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي العراقي ، مما يرسخ احادية وريعية الاقتصاد العراقي ، وعدم تنويع مصادره الاقتصادية ، الأمر الذي جعله عرضة للتقلبات الاقتصادية الحادة والمهددة لإيقاف العملية التنموية العراقية على المدى المنظور ، مما يتطلب من الحكومة العراقية تبني سياسات عامة للنهوض الصناعي من خلال أعادة تأهيل المشاريع

[39] – سلام فاضل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 237.

[40] – علي الوائلسي ، مصدر سبق ذكره .

الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، ورفع قدراتها الانتاجية ، من أجل دعم الاقتصاد العراقي وتنويعه [41].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن المعوقات السياسية والأمنية ، والمعوقات الاقتصادية والإدارية ، والاجتماعية والثقافية ، كانت قد أثرت في تردي الواقع الصناعي العراقي بعد العام (2003) ، وإضعاف دوره كقطاع مهم وأساسي في تنويع الاقتصاد العراقي والحد من نمطه الريعي الذي تميز به منذ عقود خلت ، مما يتطلب من الحكومة العراقية تبني خيارات علمية ورشيدة للنهوض التنموي بالقطاع الصناعي العراقي ، من خلال وضع إستراتيجيات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى ، وتبني مشروع تنموي صناعي حقيقي ، يبدأ بأنشاء صناعة وطنية قوية لا تكتفي بتحقيق الاكتفاء الذاتي للعراق فحسب بل خلق صناعة من أجل التصدير ، ورفد الدخل القومي العراقي بإيرادات ترفد الموازنة العامة بالموارد المالية وبالعملة الصعبة ، من أجل بناء اقتصاد قوي قادر على مواجة التحديات .

المبحث الثالث : إستراتيجيات النهوض للصناعة العراقية

إن دورة السياسات العامة تمر بمراحل مهمة من أجل ايجاد الحلول لأي مشكلة عامة تواجه أي مجتمع أو دولة مدنية حديثة تعتمد معايير الحكم الرشيد ، إذ تبدأ بتحديد المشكلة ودراسة ابعادها ، وتجميع المعلومات والبيانات ، ووضع الخيارات والبدائل لحل المشكلة ، واختيار البديل الأفضل الاكثر نفعا والأقل كلفة ، ثم التنفيذ الفعلي للخيار الافضل، بعدها المتابعة والرقابة والتقيم، ثم مرحلة التقويم للآثار والنتائج المتحققة ، وقد اعتمدت اغلب الحكومات في الدول المدنية الحديثة على وضع إستراتيجيات قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأجل للنهوض التنموي الشامل، وخاصة القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي ، وعليه فأن النهوض بالصناعة العراقية يحتاج وضع إستراتيجيات تنموية قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأجل وكما يأتي :

المطلب الاول : إستراتيجية النهوض بالصناعة العراقية قصيرة الأجل

يمكن إيجاز خيارات النهوض بالصناعة العراقية قصيرة الأجل بما يأتي : [42]

1- **أن تتوفر الارادة السياسية** للنهوض بالواقع الصناعي العراقي ، ووضع الخطط الكفيلة لهذا الغرض ، ومن خلال تظافر جهود فئات متعددة من المجتمع كأصحاب المهارات والكفاءات والأكاديميين والباحثين

---

[41] – عدنان عبد الامير مهدي محمود الزبيدي ، السياسة العامة في العراق وأثرها على التنمية البشرية المستدامة (2003 – 2018) ، أطروحة الدكتوراه – جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية – قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، 2020 ، ص 85.

[42] – علي الوائلي ، تدني القطاع الصناعي الاسباب والحلول ، مصدر سبق ذكره ،

والمشرعين والقانونيين لصياغة مشروع وطني وخطط تنمية مستدامة من أجل النهوض بالصناعة العراقية ، وسن التشريعات القانونية الكفيلة لتطوير القطاع الصناعي ، وتوفير البنى التحتية ومستلزمات الانتاج الحديثة وتذليل الصعوبات .

2- **تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي** للبلاد باعتبار العلاقة الوثيقة بين الأمن والتنمية ، وان استمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني سوف يعرقل جهود التنمية ويجعل أي خطط تنموية للنهوض بالواقع الصناعي العراقي مجرد وهم .

3- **مكافحة الفساد** بكافة انواعه ، والذي استشرى في اغلب مفاصل الدولة العراقية ومنها القطاع الصناعي، ومحاسبة الفاسدين وفق المدونة التشريعية والقانونية العراقية ، وإصدار قوانين جديدة بعقوبات رادعة بحق الفاسدين وإحالتهم للقضاء .

4- ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل [43] لتعزيز القطاع الصناعي بالعمالة الماهرة والخبرات القادرة على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة ، واعتماد اسلوب التدريب الفني المستمر .

5- التركيز على الصناعات الصغيرة في الآجل القصير المرتبطة بمخرجات القطاع الزراعي والكثيفة العمالة قبل الكثيفة راس المال من أجل امتصاص البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة .

6- **أن تعطى الاولوية للصناعات المعدنية** التي تمثل مخرجاتها مدخلات لقطاع البناء والتشييد لإعادة بناء وتأهيل البنى التحتية المتهالكة ، تليها الصناعات الإنشائية لتساهم في تنمية القطاع السكني ، إذ يعاني العراق من فجوة كبيرة في الوحدات السكنية ، فضلا عن كونه قطاعا صناعيا ذو كثافة عمل عالية يساهم في امتصاص البطالة ، كذلك يمكن التركيز في الأجل القصير على الصناعات الخفيفة (نسيجية ، ورقية ، خشبية ، غذائية) ، والصناعات الهندسية (الميكانيكية ، والكهربائية) المهمة في اعادة تطوير القطاع الصناعي ، والصناعات الكيماوية والدوائية من خلال لتأهيل المصانع والشركات التي تستوعب عمالة كبيرة لرفع كفاءة هذه المصانع بما يحفز القطاع الخاص على شرائها عند اعلان خصخصتها .

7- **منح الاجازات للمشاريع الصناعية** [44] ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والتي تخدم حاجة الاسواق المحلية والخارجية ، والتركيز على الصناعات التي لا تعتمد بشكل اساسي على المواد الاولية المستوردة لكون ذلك يعطي للصناعات المحلية قدرة أكبر للمنافسة .

---

[43] - عبد الحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، دار الصنوبر للطباعة ، بلا طبعة ، 2008، ص 203.

[44] وليد عبد المنعم عباس الدركزلي ، مهند علي حسين المنعم ، واقع القطاع الصناعي الخاص ودوره في استيعاب القوى العاملة في العراق للمدة 1990- 2009، مجاة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 70 ، 246.

8- اصلاح السياسة الضريبية من خلال ايجاد نظام ضريبي سليم لا يثقل كل هل المستهلك الاخير ، بفرض نسب معقولة على المنتج الوطني ، وزيادته على البضائع المستوردة والتي يمكن تصنيعها محليا ضمن استراتيجية للحماية الجمركية للمنتج الوطني حتى يتمكن القطاع الصناعي من التعافي والمنافسة

9- اصلاح السياسة المالية [45] من خلال توجيه الموارد المالية المتأتية عن طريق الاقتراض الخارجي والداخلي للمشروعات الاستثمارية حصرا ، والعمل على تطوير مصادر التمويل الدائمة وتجنب اللجوء إلى الاحتياطي الاجنبي لتمويل العجز المزمن في الموازنة العامة ، مع رفع نسبة الفائدة على المدخرات لتشجيع الافراد على الادخار وتوجيهها نحو الاستثمار .

10- **اصلاح السياسة النقدية** وذلك بتحقيق عدة اهداف بدا من كبح جماح التضخم واستقرار الاسعار والمحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولا لتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، فضلا عن توفير فرص العمل ، والحد من ظاهرة (الدولرة) [*] وتقوية قيمة الدينار العراقي ، وذلك من خلال ضمان استقلال البنك المركزي العراقي حسب قانون 56 لسنة 2004 ، وان لا يتلقى التعليمات من جهات حكومية ، ومكافحة ظاهرة غسيل الاموال ، وتحرير سعر الفائدة من خلال السوق ، وبالإمكان ادارته من قبل ادوات السياسة النقدية المناسبة للوصول إلى سعر مرغوب يحقق اهداف التوازن الاقتصادي .

11- اصلاح السياسة التجارية من خلال اجراءات يتطلب اتباعها للمساهمة في دعم وتنشيط القطاع الصناعي العراقي ، لعل من اهمها : توفير قاعدة بيانات احصائية دقيقة تتعلق بالتجارة الداخلية والخارجية والاستفادة منها ، واستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة في العراق والمناطق الحدودية مع الدول المجاورة ، وفرض ضرائب على السلع المستورد المماثلة للسلع المنتجة وطنيا ، وتوجيه الواردات النفطية لشراء السلع الرأسمالية وتطوير البنى التحتية للمشاريع الصناعية .

12- اصلاح السياسة الاستثمارية من خلال تشجيع الاستثمار لرؤوس الاموال الاجنبية لإقامة مشاريع استثمارية في اطار السياسة العامة للتنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص والتي تهدف إلى تطوير الصناعة الوطنية من أجل الدخول للأسواق العالمية ، وتنويع مصادر الدخل القومي ، فضلا عن نقل وتوطين ثم توليد التكنولوجيا محليا ، من خلال التفاعل مع الشركات الاجنبية على وفق اليه الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات المحلية الخاصة بنقل التكنولوجيا ، وإعفاء الالات والمعدات اللازمة لقيام المشروع من جميع الرسوم والضرائب الجمركية ، وتسهيل الاجراءات الحكومية لحصول المستثمر على الموافقة لإقامة مشروع عن طريق اتباع نظام النافذة الواحدة بين المستثمر والجهة المسؤولة عن الاستثمار .

---

* – الدولره أي استخدام الدولار في التعاملات التجارية من دون العملة العراقية أو على حساب الدينار العراقي .

[45] - محمد مزعل الراوي ، محمد جاسم الريشاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 350–352.

المطلب الثاني : إستراتيجية النهوض بالصناعة العراقية متوسطة الأجل

تتمثل إستراتيجية النهوض بالصناعة الوطنية العراقية بما يأتي :[46]

1- **زيادة عدد الصناعات التحويلية في العراق** ، إذ تساهم تلك الزيادة في تشغيل الايدي العاملة ، وتؤدي إلى استتباب الأمن والاستقرار المجتمعي والتنمية المجتمعية ، وزيادة الدعم المالي للمنشأت الصناعية التحويلية ، وتفعيل دور المصارف المتخصصة من خلال صيغة المصانعة التمويلية .

2- **خصخصة المشاريع المتعثرة** [47] التي تفتقر إلى القدرات الفنية والإدارية المحلية العامة على ادارتها ، وبأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص أو الاستثمار الاجنبي لغرض كسب المعرفة الفنية والتقنية ، فضلا عن كون العراق غني بموارده وليس بحاجة إلى البيع الكامل لموجوداته الاقتصادية تعاطفا مع المنظمات الداعية للخصخصة الكاملة .

3- تقويم السياسة التشغيلية من خلال معرفة تشخيص واقع القوى العاملة والسكان ومعدلات نموهم وتوزيعهم على الفئات العمرية وحالتهم التعليمية ووضع تقديرات مستقبلية للعرض والطلب على القوى العاملة تستند بدورها على بيانات دورية بنمط الاستخدام والاجور وساعات العمل الفعلية والهجرة .

4- تقويم سياسات الصناعات المحلية[48] ويتمثل ذلك باعتماد سياسة اقتصادية تهدف إلى تقليل استخدام مستلزمات الإنتاج المستوردة ، عن طريق إنشاء واعتماد صناعات محلية تعتمد على المدخلات الوطنية ، والاهتمام بإنشاء صناعات تقوم على إنتاج مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها الصناعة المحلية .

5- الاستثمار بالرأس المال البشري [49] باعتباره الثروة غير القابلة للنضوب عبر الزمن ، والذي يتمثل بالتعليم والمعرفة والبحث العلمي ، باعتباره الاساس الذي يطور مهارات وقدرات العاملين ، ويزيد من انتاجيتهم وفعاليتهم في دفع عجلة التطور والنمو داخل القطاع الصناعي ، فالتوسع في نشاطات البحث والتطوير يرفع كفاءة الوحدات الصناعية ، وزيادة قدرتها التنافسية ، ويسهم في تحقيق منافع كثيرة لعل ابرزها : حل مشاكل الانتاج وزيادة حجمه دون زيادة مماثلة في التكاليف ، تحسين نوعية المنتجات ، لتصبح أكثر

---

[46] - منعم احمد خضير ، عثمان عواد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 132.

[47] - وليد عبد المنعم عباس الدركزلي ، مهند علي حسين المنعم ، مصدر سبق ذكره ، ص 246.

[48] – ياسين موسى جاسم ، صابر محمد زهو ، مصدر سبق ذكره ، ص 189.

[49] - محمد علي جاسم ، عامر شبل زيا بولص ، دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيمياوية في العراق للمدة (1995-2007) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 69، 2012، ص 200.

قدرة على التنافس ، تقليص تكاليف الانتاج ، وتغيير أو أحلال تقنيات تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة ، أو ارخص سعرا ، وتنويع مخرجات الانتاج .

6- **اعادة تأهيل المجمعات الصناعية القائمة** [50] وتوفير الخدمات الاساسية لها (وخاصة الطاقة الكهربائية) ، واعداد برنامج اعادة اعمار شامل للمصانع والشركات الصناعية التي تعاني من اندثار موجوداتها بسبب التقادم أو بسبب الاندثار التكنولوجي ، والتوجه التدريجي لجعل الشركات العامة قادرة على تغطية تكاليفها الثابتة والمتغيرة تمهيدا لنقلها إلى فئة الشركات الرابحة ، لكي لا تمثل عبئا على الموازنة العامة ، فضلا عن معالجة مشكلة العمالة الفائضة في الشركات العامة بأسلوب لا يؤدي إلى ارتفاع مستوى بطالة القوى العاملة واعتماد مبدأ اعادة التأهيل حسب حاجة الاقتصاد العراقي إلى المهارات المختلفة .

7- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** [51] لأنها تعد الوسيلة الناجحة للنمو الصناعي ولتعزيز الاستثمار والإنتاج ، وذلك من خلال اقامة مصانع خاصة لإنتاج مستلزمات الانتاج للقطاع العام ، وضمان تسويق منتجات القطاع الخاص ، وضرورة أقامة مجالس خاصة يتمثل فيها القطاعان العام والخاص مع الخبراء والمختصين والأكاديميين لرسم السياسات المطلوبة لدعم وتشجيع الصناعة الوطنية .

8- **تطوير القطاع المصرفي العراقي** وتحفيز المصارف للقيام بالأنشطة الاستثمارية في القطاعات الانتاجية إلى جانب نشاطها التجاري والتوسع في تقديم القروض لإنشاء المشاريع الصناعية.

المطلب الثالث : إستراتيجية النهوض بالصناعة العراقية بعيدة الأجل

يمكن ايجاز أهم محاور هذه الاستراتيجية من خلال الأتي :

1- **بناء نواة من تجمعات صناعية كبيرة تنافسية** ، ويتطلب ذلك إجراء تغييرات متعددة في قطاع الصناعة التحويلية يجرى تنفيذها تباعا ، ومنها سياسة تطبيق الشراكات الإستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء ، من خلال إنشاء شركات صناعية برأس مال مشترك بين القطاعين العام والخاص بأساليب المشاركة المتنوعة ، عبر التركيز على الأنشطة التي تستثمر قاعدة الموارد الطبيعية ، وتوظيف هذه الصناعات في منطقة صناعية واسعة في محافظة البصرة ، وإعادة هيكلة الشركات العامة القائمة والتي تتضمن الشركات ذات الأنشطة المتشابهة ، وتحويل ملكية القطاع العام لمعظم الشركات الصناعية إلى القطاع الخاص المحلي أو الاجنبي عن طريق تحويل الشركات المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة أو غيرها من الشركات ، فضلا

[50] - عبد الله نجم عبد الشاوي ، عامر احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 8.

[51] - مدحت كاظم القريشي ، مصدر سبق ذكره .

عن تصفية شركات القطاع العام غير المجدية اقتصاديا ، وإشاء مدن صناعية وتكنولوجية تدار من قبل القطاع الخاص [52] .

2- **التخلص التدريجي من العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية** [53] بصفة عامة ، ونحو القطاع الخاص بصفة خاصة ، ولاسيما المتعلقة بالنواحي المالية والقانونية ، من خلال زيادة كفاءة المنظومة التشريعية الحاكمة لعمل الصناعة ، وتحسين وزيادة امكانيات الحصول على التمويل لمنشات القطاع الخاص ، وتحسين البنية التحتية الصناعية والمعرفية .

3- **تبني نظام حوكمة مناسب** يهدف إلى تقليل التدريجي من الدور المركزي في التخطيط والإدارة في المنظومة الصناعية للوصول إلى نظام حوكمة يتمتع بالكفاءة ويضم كافة الاطراف المعينة بالصناعة ، ويقوم على تشجيع العلاقات البناءة بين تلك الاطراف والتقليل من التعارض فيما بينها .

4- **إقامة مشاريع صناعية مشتركة** [54] مع شركات الدول الجوار (تركيا ، سوريا ، إيران) في الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية من خلال الأخذ بآراء الوحدات الإنتاجية حول الفرص المتاحة والتأكيد على المدخل الإنتاجي على إن تقام في العراق .

5- **اعداد إستراتيجية للصناعة الوطنية** [55] تهتم بالتوجه نحو استغلال الميزة النسبية لبعض الصناعات الرئيسية في العراق ، وتطوير الطاقات الانتاجية بما يعزز قدرات الشركات على التصدير وخلق موارد جديدة بالعملة الصعبة .

6- تطوير دور القطاع الصناعي الخاص [56]، من خلال ضمان تبسيط القوانين والأنظمة النافذة التي تنظم شؤون القطاع الخاص ، واقتراح تعديلات على القوانين والأنظمة الحالية أو اعتماد قوانين وأنظمة جديدة لتطوير دوره ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي .

7- **اعتماد إستراتيجية بعيدة المدى** [57] لتحسين نوعية رأس المال االمتراكم والعمل معا، والتركيز على رأس المال باعتباره العنصر الأهم في هذا القطاع ، عن طريق إنشاء مراكز للبحث العلمي تعني بالابتكار والتجديد للتكنولوجيا ، بما يجعل هذا القطاع ذو فن انتاجي مكثف لرأس المال ، وإعداد كوادر تقنية وفنية لتدريب

---

[52] – يحيى غني النجار ، رياض جواد كاظم ، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 5 ، 2017 ، ص 17-18.

[53] – جمهورية العراق ، رئاسة مجلس الوزراء هيئة المستشارين ، مصدر سبق ذكره ، ص 15.

[54] – أديب قاسم شندي ، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، الطبعة الأولى ، 2015، ص 86.

[55] عبد الله نجم عبد الشاوي ، عامر احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 8.

[56] - ناجي ساري فارس ، واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 127.

[57] – ياسين موسى جاسم ، صابر محمد زهو ، مصدر سبق ذكره ، ص 188.

العاملين داخل وخارج القطر لفك سر التكنولوجية الحديثة المستوردة ، ومن أجل تطويرها وتصنيعها بما يخدم ظروف صناعتنا ومجتمعنا .

8- **اعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي** [58] ، والعمل على وضع استراتيجية تنموية من قبل صانعي القرار الاقتصادي تتبنى تنويع الاقتصاد العراقي ، والابتعاد عن الاعتماد على ريعية الاقتصاد والمتمثلة بالصناعة الاستخراجية والبحث عن مصادر أخرى تسهم في تكوين وزيادة الناتج المحلي الإجمالي .

ومن خلال ما تقدم يتضح أن على صانع القرار سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، أن يتبنى إستراتيجيات اساسية وفق منظور زمني محدد ، من أجل تطوير القطاع الصناعي في العراق باعتباره قطاعا اقتصاديا مهما في الاقتصاد العراقي ، وإن النهوض به يتطلب رسم سياسات عامة رشيدة وتكاملية وتفاعلية تشمل أغلب مناحي الواقع العراقي المجتمعي ، باعتبار إن هناك علاقة وثيقة بين دورة السياسات العامة وبين مراحل العمل التنموي الشامل ، من خلال أن العملية التنموية لكي تتطور يجب أن تكون شاملة ومتوازنة وواعية وتفاعلية وتكاملية ، كما في عملية رسم وتنفيذ السياسات العامة التي يجب ان تكون متساوية ومتوازنة وتكاملية ، معتمدة على نظام معلو – اتصالي عالي المستوى يحول البيانات إلى معلومات مؤكدة ، يستطيع من خلالها صانع القرار ان يشخص المشكلة ويحددها ثم يختار الحل الأمثل للنهوض التنموي المطلوب بصورة عامة ، والنهوض الصناعي العراقي على وجه الخصوص ، ذلك أن النهوض بالواقع الصناعي العراقي هو الاساس في تطور ونهوض قطاعات اقتصادية ترتبط معه ارتباطا عضويا وتكامليا وهي القطاع الزراعي والقطاع التجاري وقطاع الخدمات ، باعتبارة حلقة وسطى بين القطاع الزراعي والقطاع التجاري وقطاع الخدمات والنقل ، وهي قطاعات اساسية للنهوص التنموي العراقي المنشود .

[58] - منعم احمد خضير ، عثمان عواد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 132.

الخاتمـــــــــــــة:

على الرغم من تاريخ الصناعة العراقية الطويل ، وخاصة بعد تأسيس الدولة العراقية في العام (1921) ، وما شهدته تلك المرحلة من اهتمام بالقطاع الصناعي الخاص بسبب ندرة موارد الدولة العراقية انذاك ، فضلا عن الاهتمام بالقطاع الزراعي بشكل أكبر من القطاع الصناعي ، وحتى بعد تأسيس مجلس الاعمار العراقي الذي ركز الاهتمام بالاستثمار بالقطاع الزراعي بشكل أكبر من قطاع الصناعة العراقية ، فأن العهد الجمهوري ومنذ العام (1958) لم يؤسس لصناعات كبيرة ومتطورة تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسواق العراقية، أو لغرض التصدير لدول العالم ، واستمرت تعاني من التراجع لأسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي التي رافقت اغلب عقود عمر الدولة العراقية ، فضلا عن غياب الرؤية الاستراتيجية بعد العام (2003) لأغلب الحكومات المتعاقبة بعد هذا التاريخ ، للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي، وغياب الارادة السياسية لتنويع الاقتصاد العراقي ، باعتبار القطاع الصناعي هو القطاع الاهم لنهوض بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ انها المحفز لتطوير القطاع الزراعي من أجل توفير المواد الاولية التي تحتاجها أغلب الصناعات وخاصة الصناعات التحويلية ومنها الغذائية، كما أن القطاع الصناعي هو الاقطاع الاساس لوجود قطاع تجاري فعال يتسم بميزان تجاري متوازن ورشيد تكون صادراته أعلى من واردته المستوردة، بالشكل الذي يضمن إيراد كبيرا يمول الموازنة العامة، ويخفف من أعراض مرض مزمن اصاب الاقتصاد العراقي تمثل بالمرض الهولندي ، واهم اعراضه هو ريعية الاقتصاد الاحادي الجانب، الآمر الذي يتطلب من صانع القرار تبني إستراتيجيات النهوض الصناعي القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأجل، وان تتناغم خطوات رسم دورة السياسة العامة مع مراحل البناء التنموي، بأن تكون سياسات عامة شاملة ومتوازنة ومتساوية الأهمية ، وأن تكون موجهة وواعية ورشيدة ، تعتمد ادلة ومعلومات مؤكدة مستخلصة من إحصاء سكاني عام وشامل، لأهميتها في الوصول إلى نتائج وغايات الاهداف التي وضعت الاهداف لأجلها، فمن غير تحديد المشكلة، وجمع المعلومات عنها ، وطرح بدائل الحلول ، واختيار البديل الأفضل الذي يحقق افضل النتائج بأقل الكلف ، ثم التنفيذ والتقييم والتقويم ، يكون وجود سياسات عامة رشيدة للنهوض الصناعي في العراق امرا مستحيلا ، مما يتطلب من صانع القرار السياسي والاقتصادي في العراق وضع تلك الاستراتيجيات للنهوض الصناعي العراقي موضع التنفيذ وفق محدد زمني محدد ، خاصة ونحن نعيش في عصر متسارع الاحداث والتطور والنمو، عصر القرن الحادي والعشرون، عصر التنافس الصناعي الكبير بين دول ، أمم ، وحضارات

Conclusion

Despite Iraq's long history of industry, especially after the establishment of the Iraqi state in 1921, the industrial sector received limited attention due to the scarcity of resources at that time. The agricultural sector was favored over industry. Even after the establishment of the Iraqi Reconstruction Council, which emphasized investment in agriculture over Iraqi industry, the Republican era since 1958 did not lay the foundation for large, advanced industries capable of achieving self-sufficiency in Iraqi markets or for export to the world.

Iraq's industry continued to decline due to political, security, and economic instability that accompanied most of Iraq's history. Additionally, a lack of strategic vision after 2003 by successive governments hindered the economic development of Iraq. The absence of political will to diversify the Iraqi economy, given that the industrial sector is essential for the development of other economic sectors, exacerbated the situation.

The Dutch Disease, characterized by a one-sided, rent-based economy, necessitates short, medium, and long-term strategies for industrial development. These strategies should align with the stages of development, encompass comprehensive and balanced public policies, be guided by informed data from a comprehensive population census, and aim to achieve objectives efficiently.

Without defining the problem, gathering information, proposing alternative solutions, selecting the best alternative that achieves optimal results at the lowest cost, and implementing, evaluating, and assessing, sound public policies for Iraq's industrial development would be impossible. This underscores the importance of policymakers in Iraq developing and executing these industrial revitalization strategies within specified timelines, especially in the rapidly evolving 21st century, an era of intense industrial competition among nations and civilizations.

كما توصل البحث إلى استنتاجات وتوصيات لعل أهمها الأتي :

أولا : الاستنتاجات

1- إن الواقع الصناعي العراقي قد مر بمراحل متعددة ومنذ تأسيس الدولة العراقية 1921، وكانت من أهم سماته قبل وبعد العام 2003 ، ان ابرز صناعاته استهلاكية ، وضآلة نسبة العاملين فيها من مجموع قوة العمل العراقية ، وشركات القطاع العام تمثل العمود الفقري للصناعة العراقية ، وضعف الاداء الاستثماري للقطاع الخاص .

2- واجهت الصناعة العراقية معوقات سياسية وأمنية ، واقتصادية وإدارية ، واجتماعية وثقافية ، وهي انعكاس لظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي شهدها العراق منذ عقود ، مما أثر في تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي العراقي .

3- أن النهوض الصناعي العراقي يتطلب وجود خطط وإستراتيجيات تنموية صناعية محددة الزمن والأهداف والغايات ، من أجل تطوير الصناعة العراقية ، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسواق المحلية ، وتصدير الفائض للأسواق العالمية ، وأن الحكومات العراقية بعد العام 2005 وضعت خطط تنموية ، ولكنها لم تحقق أهدافها المرجوة.

ثانيا : التوصيات

1- تبني صانع القرار السياسي إستراتيجيات النهوض الصناعي في العراق ، واعتماره خيارا اساسيا في البرامج الحكومية ، وأن تسعى الحكومة لتحقيقه بصورة فعلية .

2- أجراء التعديلات الدستورية الضرورية لتحديد هوية الدولة الاقتصادية وتبني إيديولوجية محددة للاقتصاد العراقي ، وإيجاد مدونة قانونية مشجعة للنمو الصناعي والاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي .

3- تبني إستراتيجية الانتاج الصناعي للتصدير ، من خلال بناء مدن صناعية كبرى ، لا يغطي انتاجها السوق المحلية فحسب ، بل تصدير الفائض للأسواق العالمية ، مما يرفد الموازنة العامة بايرادات مهمة تخلق التنويع الاقتصادي للموارد العامة .

4- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني ، باعتباره الركيزة الاساسية لأي عملية تنموية شاملة ، وخاصة التنمية الاقتصادية الصناعية ، فالعلاقة بين الأمن والتنمية علاقة عضوية ومترابطة .

5- حماية المنتج الوطني عبر اتباع سياسة ضريبية عادلة تحمي المنتج الوطني ، وتقلل من آثار سياسة الاغراق السلعي التي اتبعت من الحكومات العراقية بعد 2003 ، وتطوير البنى التحتية للخدمات ، وبيئة

الاعمال ، وتطوير قطاع النقل والموصلات والطرق ، وزيادة الانفاق الاستثماري الصناعي لخلق بنى تحتية صناعية حديثة .

6- مكافحة الفساد الاداري والمالي والبيروقراطية في أغلب مؤسسات الدولة العراقية، واعتماد الحكومة الالكترونية في أغلب مفاصل الدولة التي لها علاقة بالقطاع الصناعي ، وخاصة مجال الاستثمار ، وتطوير الاساليب الادارية وتيسيرها أمام رجال الاعمال الصناعيين والمستثمرين .

7- دعم القطاع الخاص العراقي من خلال خلق بيئة قانونية واستثمارية ملائمة، وتقديم القروض الصناعية لبناء مشاريع صناعية إنتاجية تشغل أعداد كبيرة من العاطلين عن العامل ومن العمال المهرة وغير المهرة .

8- تحقيق التناغم بين مخرجات التعليم وسوق العمل ، وإعادة تأهيل المدارس الصناعية المهنية ، والمعاهد الفنية ، والجامعات الهندسية والتكنولوجية ، لرفد القطاع الصناعي بمختلف الكوادر الوسطية والقيادية ذات القدرات العلمية المتطورة لمسايرة التطور الكبير الذي شهده العالم صناعيا .

9- تبني إستراتيجيات النهوض الصناعية قصيرة، ومتوسطة ، وبعيدة الأجل ، من خلال خطط خمسية ، من أجل بناء صناعة عراقية قوية قادرة على اشباع حاجات المستهلك العراقي ، ومنافسة المنتجات الصناعية في الاسواق العالمية .

المصادر :

أولا : الكتب العربية

1- احمد عمر الراوي ، رؤى تحليلية للواقع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية – بغداد ، الطبعة الاولى ، 2019 .

2- أديب قاسم شندي ، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، الطبعة الاولى ، 2015.

3- عبد اللطيف عبد الحميد العاني ، مشكلات التصنيع في العراق وكيفية مواجهتها ، دار الكتب العلمية – بغداد ، بلا طبعة ، 2014.

4- عبد الحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، دار الصنوبر للطباعة ، بلا طبعة ، 2008.

5- صبحي احمد الدليمي ، جغرافية العراق الاقتصادية ، دار امجد للنشر والتوزيع – عمان ، ط الاولى ، 2019 .

6- فلاح جمال معروف ، بشير ابراهيم الطيف ، سلام فاضل علي ، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية – دراسة في الجغرافية الاقليمية ، دار دجلة للنشر والتوزيع – عمان الاردن ، الطبعة العربية ، 2016.

7- محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر – الطبعة الاولى ، 2009 .

ثانيا : المجلات والدوريات

1- احمد عمر الراوي ، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية – جامعة بغداد ، العدد 64 ، 2011 .

2- حيدر صالح محمد ، الستراتيجية المقترحة للتنمية الصناعة التحويلية في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 15 ، 2007.

3- عبدالله نجم عبد الشاوي ، عامر احمد محمد ، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 89، 2011.

4- عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، الصناعة النفطية العراقية الواقع والطموح ، مجلة دراسات اقليمية – جامعة الموصل ، العدد 26 ، 2012.

5- سلام فاضل علي ، التحليل المكاني لمخرجات التعليم التقني والتدريب المهني الصناعي في العراق ودورها في تنمية القطاع الصناعي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية العدد الثاني – انساني ، 2015.

6- وليد عبد المنعم عباس الدركزلي ، مهند علي حسين المنعم ، واقع القطاع الصناعي الخاص ودوره في استيعاب القوى العاملة في العراق للمدة 1990- 2009، مجاة العلوم الاقتصادية والادارية ،العدد 70 ،

7- كريم عبس حسان العزاوي ، الحوافز الغربية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، العدد 3 ، 2014 .

8- ناجي ساري فارس ، واقع وافاق القطاع الصناعي العراقي ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 36 ، 2018.

9- منعم أحمد خضير ، عثمان عواد محمد ، أثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2017) دراسة تحليلية قياسية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 47 ، 2019.

10- هيثم عبد القادر الجنابي ، بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 70 لسنة 2013.

11- محمد مزعل الراوي ، محمد جاسم الريشاوي ، التقييم الاقتصادي لواقع المشاريع الصناعية العامة ومقارنتها بالمشاريع المختلطة والخاصة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (2004- 2017) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية – جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 48 ، 2019.

12- محمد علي جاسم ، عامر شبل زيا بولص ، دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيمياوية في العراق للمدة (1995- 2007) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 69، 2012.

13- ياسين موسى جاسم ، صابر محمد زهو ، تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقية للمدة 1990 – 2008 ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 1 ، 2014.

14- يحيى غني النجار ، رياض جواد كاظم ، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 5 ، 2017.

ثالثا : التقارير والاحصاءات

1- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، احصاء المنشات الصناعية الكبيرة التراكمي ، 2017 ، مديرية الاحصاء الصناعي ، 2018 .

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، جداول متفرقة ، 2014.

3- جهورية العراق ، رئاسة الوزراء هيئة المستشارين ، وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 ، ملخص تنفيذي ، تموز 2013.

4- جمهورية العراق – وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية (2012-2013) ، الاحصاء الصناعي .

5- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية للعام 2012-2013 ، جداول القوى العاملة.

رابعا : الإطاريح والرسائل

1- عدنان، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية – قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، عبد الامير مهدي محمود الزبيدي ، السياسة العامة في العراق وإثرها على التنمية البشرية المستدامة (2003-2018) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة 2020 .

رابعا : الشبكة الدولية (الانترنيت)

1- رباب ابراهيم محمد العوادي ، الصناعة في العراق ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، قسم التاريخ ، م 3 ، 2017 ، بحث متاح على الرابط webDevelopmentDepartment/ chancellor office 2011-2018 admina uobaby lon. Edu.iq

2- علي الوائلي ، تدني القطاع الصناعي الاسباب والحلول ، الشبكة الدولية ، متاح على الرابط : https// aIIWEiAY.H.COM/ CATEGON/REPORTS

- مدحت كاظم القريشي ، القطاع الصناعي واقعه ومشكلاته وسبل النهوض ، جريدة الصباح الجديد ، متاح على الرابط : NEWSABAH.COMinewspaper//47534

Sources :

First: Arabic books

1- Ahmed Omar Al-Rawi, Analytical Visions of the Iraqi Economic Reality after 2014, Dar Al-Doctor for Administrative and Economic Sciences - Baghdad, first edition, 2019.

2- Adeeb Qassem Shendi, Anticipating the Future of the Iraqi Economy, first edition, 2015.

3- Abd al-Latif Abd al-Hamid al-Ani, Industrialization problems in Iraq and how to confront them, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Baghdad, without edition, 2014.

4- Abd al-Hussein Muhammad al-Anbaki, Economic Reform in Iraq, Dar al-Sawnoub Printing House, without edition, 2008.

5- Subhi Ahmed Al-Dulaimi, Economic Geography of Iraq, Dar Amjad for Publishing and Distribution - Amman, First Edition, 2019.

6- Falah Jamal Maarouf, Bashir Ibrahim Al-Taif, Salam Fadel Ali, Iraq's Natural, Population, and Economic Geography - A Study in Regional Geography, Dar Dijla for Publishing and Distribution - Amman, Jordan, Arabic Edition, 2016.

7- Muhammad Ali Zaini, The Iraqi Economy, Past and Present, Dar Al Malak for Arts, Literature and Publishing - First Edition, 2009.

Second: magazines and periodicals

1- Ahmed Omar Al-Rawi, Oil licenses and their role in the future of the oil industry in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences - University of Baghdad, Issue 64, 2011.

2- Haider Salih Muhammad, The proposed strategy for the development of the manufacturing industry in Iraq, Journal of the University College of Economic Sciences, Baghdad, No. 15, 2007.

3- - Abdullah Najm Abdel-Shawi, Amer Ahmed Muhammad, The role of the state in supporting the industrial sector in Iraq, a field study, Journal of Administration and Economics, Issue 89, 2011.

4- Abd al-Razzaq Khalaf Muhammad al-Ta'i, The Iraqi Oil Industry, Reality and Ambition, Journal of Regional Studies - University of Mosul, No. 26, 2012.

5- Salam Fadel Ali, Spatial analysis of the outputs of technical education and industrial vocational training in Iraq and its role in the development of the industrial sector, Karbala University Scientific Journal, Issue Two - Insane, 2015.

6- Walid Abdel Moneim Abbas Al-Darkazli, Muhannad Ali Hussein Al-Moneim, The reality of the private industrial sector and its role in absorbing the workforce in Iraq for the period 1990-2009, Economic and Administrative Sciences Faculty, No. 70,

7- Karim Abbas Hassan Al-Azzawi, Western incentives and their role in the growth of the private industrial sector in Iraq, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Issue 3, 2014.
8- Naji Sari Faris, The Reality and Prospects of the Iraqi Industrial Sector, Al-Iqtisadi Al-Khaleeji Magazine, Issue 36, 2018.
9- Munim Ahmed Khudair, Othman Awad Muhammad, The impact of some determinants of industrial growth on the Iraqi economy for the period (2003-2017) an econometric analytical study, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Issue 47, 2019.
10- Haitham Abdel Qader Al-Janabi, Some Indicators of Economic Productivity in the Industrial Sector in Iraq, Journal of Economic Sciences in the Industrial Sector in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 70 of 2013.
10- Muhammed Mazal Al-Rawi, Muhammed Jassim Al-Rishawi, Economic evaluation of the reality of public industrial projects and their comparison with mixed and private projects in Iraq and ways to advance them for the period (2004-2017), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences - University of Tikrit, College of Administration and Economics, Issue 48, 2019.
11- Salman, Zainab Taleb, and Noura Kattaf Hidan. "Corruption as one of the obstacles to political stability in Iraq." Tikrit Journal For Political Science (2019): 390-410.
12- Muhammad Ali Jassim, Amer Shebl Zia Boulos, an analytical study of the reality of the chemical industries in Iraq for the period (1995-2007) Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 69, 2012.
13- - Yassin Musa Jasim, Saber Muhammad Zhou, Evaluation of the effectiveness of some economic variables in the Iraqi manufacturing industry for the period 1990-2008, Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Issue 1, 2014.
14- Yahya Ghani Al-Najjar, Riyad Jawad Kazem, The reality of the manufacturing industry in Iraq and strategies for its advancement (future vision), Journal of the University College of Economic Sciences - Baghdad College of Economic Sciences, Issue 5, 2017.
Third: reports and statistics
1- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Cumulative Statistics of Large Industrial Establishments, 2017, Directorate of Industrial Statistics, 2018.
2- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Department of Industrial Statistics, separate tables, 2014.
3- Republic of Iraq, Prime Ministry, Council of Advisors, Ministry of Industry and Minerals, industrial strategy in Iraq until 2030, executive summary, July 2013.
4- Republic of Iraq - Ministry of Planning - Central Statistical Organization, Annual Statistical Abstract (2012-2013), Industrial Statistics.
5- Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Agency for Statistics and Information Technology, annual statistical group for the year 2012-2013, manpower tables.
Fourth: frameworks and messages

1- Adnan, Al-Nahrain University - College of Political Science - Department of Political Systems and Public Policies, Abdul Amir Mahdi Mahmoud Al-Zubaidi, Public Policy in Iraq and its Impact on Sustainable Human Development (2003-2018), unpublished PhD thesis 2020.

Fourth: the international network (the Internet)

1- Rabab Ibrahim Muhammad Al-Awadi, Industry in Iraq, College of Education for Human Sciences, Department of History, Issue 3, 2017, research available at the link webDeveIopmentDepartment/ chanceIIor office 2011-2018 admina uobaby Ion. Edu.iq

2- Ali Al-Waeli, The decline of the industrial sector, causes and solutions, the international network, available at the link: https://aIIWEiAY.H.COM/ CATEGON/REPORTS

-Medhat Kazem Al-Quraishi, The Industrial Sector: Its Reality, Problems, and Ways to Advance, Al-Sabah Al-Jadeed Newspaper, available at: NEWSABAH.COMinewspaper//47534